A

الأمم المتحدة

# الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/45/PV.67
30 January 1991

ARABIC

DEPOSITARY
JAN 13 1991

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد دي ماركو (مالطة)

شم : السيد فلوريس برمودين (هندوراس)
(نائب الرئيس)

شم : السيد دي ماركو (مالطة)

- استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة : تقرير الامين العام [١١٧]
- التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية : تقرير الامين العام (تابع) [٣٥]
- الحالة في الشرق الاوسط (تابع) [٣٥]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

البند ١١٧ من جدول الاعمال

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة

(أ) تقرير الامين العام (A/45/714)

(ب) مشروع القرار (A/45/L.34)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بوليفيا الذي يود عرض مشروع القرار A/45/L.34 .

السيد نافاخاس موغرو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بادئ ذي بدء أود أن أعرب عن امتناني لموافقتكم على طلبنا إرجاء النظر حتى اليوم في استعراض الهيكل الحكومي الدولي للامم المتحدة والمهام في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند المعنون "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة" .

إن مجموعة الـ ٧٧ تولي أهمية كبرى لهذا الموضوع الذي ناقشناه بصورة مطولة ، ليس مؤخرا فحسب بل في السنوات الماضية أيضا . ونحن ندرك أهمية بل ضرورة قيام الامم المتحدة ومنظومة الامم المتحدة بالدور الفعال والعادل والمنصف الذي ينبغي لهما الإضطلاع به وفقا للمبادئ والمقاصد والولايات الواردة في الميثاق والنظام الاساسي لكل منهما .

ونود أن نعرب عن رضانا عما أنجزته الامم المتحدة على مدى السنوات الماضية ، وبخاصة في المجال السياسي . فالدور الذي اضطلعت به الامم المتحدة باعتبارها عنصر حفز ومشاركتها النشطة والمباشرة من خلال العمل الفعال للامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، في حل العديد من النزاعات ، ساعدا المنظمة على تحديد غرضها الحقيقي وسبب وجودها .

إن الارادة السياسية للدول الاعضاء التي شاركت مشاركة مباشرة في ذلك قد أدت أيضا دون شك دورا حيويا في حل هذه المنازعات . ولقد أدى المجتمع ذاته والرأي العام

الدولي دورا رئيسيا ومازالا يؤديانه في تهيئة المناخ والإطار اللازمين لتحقيق أهداف منظمتنا .

بيد أنه لا يمكننا أن نعرب عن آراء مماثلة فيما يتعلق بدور الامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال التعاون الدولي من أجل التنمية . ويتعين علينا أن نقول ذلك رغم الجهود الباسلة التي سلم ويسلم بها الجميع ، والتي لا تزال تعد غير كافية بالنظر الى الاحتياجات المتنامية والحيوية لشعوب العالم النامي والمشاكل الجديدة التي تواجه البشرية .

تمثل جوانب السلم والامن الدوليين أحد وجهي العملة بينما تمثل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية الوجه الآخر . والمجالان مترابطان ترابطا وثيقا ولهما تأثير متبادل يؤدي الى تعزيز المجالين بعضهما لبعض ولكنه يمكنه أيضا أن يؤدي الى تدمير بعضهما بعضا .

وهناك ولاية يتعين على الامم المتحدة أن تضطلع بها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجال الانمائي . وهذه الولاية منصوص عليها في المادة الاولى من الميثاق وربما بصورة أكثر تحديدا في المادة ٥٥ .

ونحن نولي أهمية حيوية لقدرة الامم المتحدة على التكيف في مواجهة عالم يمر بمرحلة انتقالية ومرحلة تغير كيما تستجيب على نحو فعال للمشاكل المعقدة المتزايدة والاحتياجات الجديدة للدول الاعضاء وبخاصة الدول النامية ، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وفي مجال التعاون الدولي من أجل التنمية .

وفي هذا الصدد ، فقد كان صون وتعزيز النظام المتعدد الأطراف للدعم المستمر للتعاون الدولي يمثل بل أنه لايزال يمثل أحد العناصر الثابتة لسياسة مجموعة الـ ٧٧ . وتمثل الامم المتحدة وكذلك منظومة الامم المتحدة على نحو فائق الشكل الاكثر اكتمالا واتساعا للتعاون المتعدد الأطراف . ومن ثم فإن مجموعة الـ ٧٧ تعلق أهمية كبرى على أية عملية تهدف الى تحسين منظمتنا ومنظومتها وتعزيزهما .

وصحيح أن عمليات التغير التي نشهدها اليوم الى جانب سلسلة الاحداث في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ، والادراك المتزايد للمجتمع الدولي للمشاكل المشتركة التي تواجه الانسانية والتي تؤدي الى تغير العلاقات الدولية ، ستترك بالضرورة بصماتها وتؤثر على تطور منظمتنا في الحاضر والمستقبل . بيد إنه صحيح أيضا أن الامم المتحدة يمكنها بل يتعين عليها ، بما لها من قدرات هائلة وطبيعة عالمية ، وبما تدعو اليه من مبادئ أساسية ، أن تؤثر على تطور الاحداث والعلاقات الدولية لتكفل أن يكون النظام الدولي الجديد الآخذ في البزوغ والتشكل نظاما للسلم والتقدم ، ونظاما أكثر عدالة وأكثر انصافا وأكثر انسانية ، تشعر في ظله بلدان العالم ، وبخاصة البلدان النامية ، بمزيد من الامن ، وبانه يتيح لها فرصا وأوضاعا أفضل .

وسعيا إلى تحقيق هذه الاهداف ، في إطار العلاقات الدولية الجديدة هذا ، قامت مجموعة الـ ٧٧ بمبادرات هامة لتعزيز تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى لهذه الهيئة أن تضطلع بالدور الهام الموكل إليها في ميثاق الامم المتحدة . وعلى المجلس أن ينهض بمسؤولياته وأن ينفذ ولايته . وحتى يمكنه القيام بذلك يتعين تحسين هياكله وتنظيمه وعملياته بما يكفل زيادة فعاليته وكفاءته ويضمن استجابته على نحو افضل لاحتياجات الدول الاعضاء ، ولا سيما احتياجات البلدان النامية ومتطلباتها المتزايدة والملحة .

وسعيا إلى تحقيق ذلك الهدف ، اقترحت مجموعة الـ ٧٧ تدابير محددة ، وردت اساسا في القرارين ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ ، للشروع بطريقة أكثر منهجية في عملية تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وعملا بالمبادئ التوجيهية الواردة في القرارين سالفي الذكر ، وخصوصا القرار ٧٧/١٩٨٨ ، اعتمد المجلس بصفة مؤقتة ، في إطار عملية تعزيز وظيفته الخاصة برسم السياسات ، وبناء على مبادرة المجموعة ، برنامج عمل متعدد الاطراف لإجراء دراسة متعمقة للمواضيع الرئيسية للسياسة العامة ، خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ ، وفقا للمقرر ٢٠٥/١٩٩٠ الذي اتخذته الدورة التنظيمية للمجلس في شباط/فبراير من هذا العام .

وفي الفترة ذاتها طرحت للدراسة مسالة جديدة وملحة تتعلق بتاثير تطور العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي ، وعلى وجه الخصوص نمو البلدان النامية وتنميتها والتعاون الاقتصادي الدولي .

وتنفيذا للقرارين سالفي الذكر ، يعد المجلس بدوره لعقد اجتماع خاص على مستوى عال ، أثناء اجتماعه الصيفي في العام المقبل ، لإجراء دراسة متعمّقة للموضوع الذي اشرت إليه . وترد الطرائق المتعلقة بعقد ذلك الاجتماع وما يتصل به من تحليل في القرار ١١٤/١٩٨٩ ، وسيتيح الاجتماع للمجلس اختبار جانب هام من عملية تنشيطه .

ويشير الامين العام ، في تقريره عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ القرارين ٧٧/١٩٨٨ و ١١٤/١٩٨٩ والمقرر ٢٠٥/١٩٩٠ ، والوارد في الوثيقة E/1990/75 المؤرخة في

٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ ، إلى جوانب أخرى لعملية تنشيط المجلس ، مثل تلك المتعلقة بوظيفتي الإشراف والتنسيق ، ومسألة اشتراك الوكالات والهيئات المتخصصة ، والانشطة التنفيذية من أجل التنمية ، وأساليب العمل وتنظيمه ، والوثائق ، ودعم الامانة . كما تقدم الامين العام باقتراحات ومشاريع على درجة كبيرة من الاهمية . ومن أمثلة ذلك الدعوة إلى النظر بجدية وإيجابية في عقد اجتماعات المجلس على المستوى الوزاري .

واننا إذ نحيط علما بجميع القضايا التي أشارها التقرير ، يجب أن نبدي قدرا من القلق لان القرارين ١٩٨٨/٧٧ و ١٩٨٩/١١٤ لم يطبقا بالكامل . ومن أمثلة ذلك أن بعض المسائل الهامة مثل وظيفتي الإشراف والتنسيق وبعض الجوانب المتصلة بالوثائق ودعم الامانة لم تنفذ بعد .

ونحن ندرك أن عملية تنشيط المجلس عملية معقدة وحساسة . ورغم إحراز قدر من التقدم يدعو إلى الإعراب عن الامتنان للامين العام ، ما زال هنا الكثير مما ينبغي عمله . وتدعو الحاجة بالتالي إلى بذل الجهود لاستكمال القرارات ووضعها موضع التنفيذ بأسرع ما يمكن .

وفي هذا الصدد ، أسند المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رئيسه ولاية إجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة لمشاركة جميع أعضاء الامم المتحدة ، بشأن جميع المسائل المتصلة بدراسة تطبيق التدابير المتفق عليها لتنشيط المجلس ، وتقديم تقرير مؤقت عن هذه المسألة إلى المجلس في دورته العادية الثانية المقرر عقدها في عام ١٩٩١ .

ونظرنا أيضا بالاهتمام اللازم في تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة A/45/714 والذي يدعونا إلى الإعراب عن امتناننا العميق للامين العام . وذكّر الامين العام ، في تقريره ، من جديد بمختلف المبادرات والمشاورات والآراء والدراسات وعمليات تقييم الخبراء التي أجريت على مدى الاعوام الاربعين الماضية والتي أثمرت التوصيات المنبثقة عنها على اتخاذ القرارات في عمليتي تنظيم المنظمة وعملها . ومع ذلك لا بد أن نذكّر أيضا بأن هناك عدة توصيات ، وعلى وجه التحديد تلك التوصيات

التي ترمي إلى زيادة فعالية هيئات الامم المتحدة والتي كان يمكن أن تسهم في حل المشاكل التي تواجهها ، لم تنفذ بعد ، خصوصا فيما يتعلق بالجهاز الإنمائي للامم المتحدة .

وتوضح دراسات التقييم التي أجريت المشاكل الضخمة التي تواجهها المنظمة . ونحن ندرك تعقّد هذه المشكلات المتصلة بالهيكل والتنظيم والعمليات والتنسيق والموارد البشرية والتمويل وغير ذلك . وفي مواجهة هذه المشاكل يتعين على الدول الاعضاء أن تتخذ التدابير التي تكفل لمنظومة الامم المتحدة الاستجابة على نحو أكثر فعالية وكفاءة للتحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي ، ولا سيما الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية .

ونشارك الامين العام الاعتقاد بأن عقد التسعينات يمكن أن يكون فترة مناسبة لتماسك منظومة الامم المتحدة ونضجها . ونعتقد أن هناك بعض الظروف المؤاتية التي طرأت مؤخرا على الساحة الدولية والتي تساعد على بذل جهود حقيقية جديدة في عملية إعادة هيكلة منظمتنا وتنشيطها . وكما بين الامين العام بوضوح في تقريره ، فإن التطورات التي طرأت مؤخرا على الساحة السياسية تتيح فرصة جيدة لإجراء تقييم موضوعي لاداء منظومة الامم المتحدة والتوصل إلى اتفاقات بشأن القضايا والمشاكل وسبل ووسائل حلها . غير أن الامين العام قد نبّه في تقريره قائلا :

"... لم تثبت محاولات التجديد وإعادة التنشيط والترشيد وإعادة التشكيل فعالية في غياب إطار يوحّد السياسات المقبولة لجميع الحكومات" . (A/45/714 ، الفقرة ٣٣)

ومضى يقول :

"والامر الاساسي هنا هو أنه ينبغي وجود برنامج واضح ، وفلسفة لبلوغ الاهداف المتفق عليها" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٨)

إننا نعتقد أن الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية وغيرهما من الوثائق التي اعتمدتها المحافل الدولية الهامة مؤخرا تنطوي على إطار مرجعي وعلى توجه بل فلسفة معنية . ومن هنا ينبغي أن يؤخذ في الحسبان عملية إعادة الهيكلة والتنشيط ونتائج الاجتماعات الدولية الاخرى التي عقدت في بداية هذا العقد .

ومثلما كانت عمليات إعادة الهيكلة في عام ١٩٧٥ تستهدف جعل منظومة الامم المتحدة أكثر وعيا بالحاجة إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، استهدفت عملية الإصلاح في عام ١٩٨٦ إلى تعزيز كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة في فترة حرجة للحالة المالية للمنظمة . ولهذا فإن عملية إعادة الهيكلة والإنعاش في عام ١٩٩٠ ينبغي أن تستهدف ضمان أن يكون أداء منظومة الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أكثر فعالية وكفاءة ، بغية تلبية الحاجة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية والنهوض بالتنمية في البلدان النامية في الوقت ذاته . ويجب ألا ننسى أن الإعلان الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ينص على أن أهم التحديات في التسعينات هو بالتحديد النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية .

وكانت مجموعة الـ ٧٧ تضع هذا الهدف نصب عينيها وهي تتخذ مبادرة اقتراح أن تجتمع الجمعية العامة من جديد في دورة مستأنفة لكي تنظر على نحو متعمق في إعادة هيكلة وإنعاش الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وفي هذا الصدد ، تقدمت مجموعة الـ ٧٧ بمشروع قرار يرد في الوثيقة A/45/L.34 لكي تنظر فيه الجمعية ، ونأمل أن يحظى هذا المشروع بتوافق الآراء إذ أنه يرمي إلى ضمان أن تكون الامم المتحدة ومنظومتها قادرتين على الإضطلاع على نحو فعّال بدورهما الهام في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي ميدان التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا .

ونود أن نقترح التنقيحات التالية لمشروع القرار . في السطرين الثالث والرابع من الفقرة ٣ من المنطوق ، نطلب حذف عبارة "من أجل التنمية" . وبعبارة أخرى ، نصّ الجزء الأخير من الفقرة كما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"كي يكون أكثر استجابة لاحتياجات تحسين التعاون الاقتصادي الدولي وتعزيز التنمية في البلدان النامية" .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

في الفقرة ٤ من المنطوق ، نود أن ندخل بعض التغييرات التي ستجعل نصّ الفقرة كما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"تقرر العودة إلى الانعقاد ، في دورة مستأنفة مدتها أسبوع في النصف الثاني من نيسان/أبريل ١٩٩١ ، للنظر بتعمق وإجراء مفاوضات بشأن المقترحات المتعلقة بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي" .

(واصل الكلمة بالاسبانية)

وينصب التغيير في هذه الفقرة في السطر الأول حيث يستعاض عن كلمة "أسبوعان" بكلمة "أسبوع" وتضاف عبارة "وإجراء مفاوضات بشأن المقترحات المتعلقة بإعادة تشكيل" بعد عبارة "للنظر بتعمق" .

ويشرفني أن أتقدم بمشروع القرار هذا إلى الجمعية كما نقحته شفويا لتوي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اقترح أن تقفل الآن قائمة المتكلمين بشأن البند ١١٧ من جدول الأعمال .

تقرر ذلك .

السيد ويلنسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن وفود كندا ونيوزيلندا بالإضافة إلى استراليا .

أود أن استهل هذا البيان باقتباس يشير إلى الجهود التي يبذلها الأمين العام فيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويصف هذا الاقتباس الأمين العام بأنه :

"حاول إعادة تنظيم إجراءات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ... لكي يتيح التركيز على عدد قليل من المشاكل الرئيسية في فترة قصيرة يمكن خلالها لكبار الموظفين والمسؤولين الحكوميين حضور اجتماعاته . وتهدف فكرته إلى إجراء مناقشة مركزة على مستوى رفيع ، نصف مؤتمر ونصف ندوة ، تبعث ، من ناحية ، حياة جديدة في المناقشة التي تجري داخل الأمم المتحدة ... ويكون لها أيضا نوع مختلف من التأثير على الرأي العام العالمي يختلف عن التأثير الذي نشعر به الآن نتيجة الإجراءات العادية التي أصبح الناس يعتادون عليها أكثر قليلا مما ينبغي" .

هل يعبر هذا القتباس بدقة عن بعض مساعينا الحالية ؟ وهل يصف فيما يبدو بعض الأنشطة التي نتناقش بشأنها حاليا ؟ وهل يشير إلى بعض مشاكلنا الحالية ؟ حسنا ، الواقع أن الأمين العام المشار إليه هو داج همرشولد ، والاقتباس مأخوذ من كتاب عن سيرته (ص ٣٧٥) التي أعدها السير برايان أركوهارت ، وهو يشير إلى فترة نص عليها أكثر من ٣١ سنة في منتصف عام ١٩٥٩ . ومن المؤكد أن هذا الاقتباس ينبغي أن يقودنا إلى سؤال هو إلى متى يمكننا أن نسير في نفس الدوائر في محاولاتنا الرامية إلى تحسين الهياكل الاقتصادية للأمم المتحدة . وبالتأكيد يجب أن يدفعنا إلى أن نتساءل عما إذا كان الوقت قد حان لأن نبدأ على الأقل في التطلع إلى أفكار جديدة ونهج جديدة .

إن أحد الجوانب الخلاّقة العظيمة في ميثاق الأمم المتحدة هو اعترافه بالعلاقة الوثيقة المتداخلة بين القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية غالبا ما تكون السبب الرئيسي للخلافات السياسية . وهكذا ، تجاوزت وظائف وأهداف الأمم المتحدة وظائف وأهداف عصبة الأمم التي فقدت مصداقيتها ، وشملت ضرورة التعاون الدولي حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى القضايا السياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية .

ولكن ، بينما مرت الفعالية السياسية للامم المتحدة بحالات من المد والجزر في أوقات متباينة ، وكُيِّفت بعض هياكلها أو وسعت حسب ما اقتضاه تغير الظروف ، يجب أن نلاحظ بأسف أن الامم المتحدة لم تكن أبدا بنفس المستوى من الفعالية في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي - باستثناء رئيسي وهو التقدم الكبير الذي أحرز في مجال حقوق الإنسان وفي بعض المجالات الاجتماعية الاخرى - الذي تمناه أو توقعه مؤسسوها . وهذا لا يعني القول بأن الوكالات التنفيذية لم تقم بعمل قيم فائق للعادة . ولكن أجهزة صنع السياسة الاقتصادية والاجتماعية تجمدت ، ولم تمارس أبدا التاثير والسلطة اللذين كانا ينتظران منها .

وغني عن البيان أن الامم المتحدة قد دخلت الآن في فترة جديدة من إعادة التنشيط والمنجزات في أنشطتها السياسية .

بيد أنه مما يؤسف له أن إعادة التنشيط هذه للقطاع السياسي لا تعمل إلا على تخفيف وطأة الصورة التي اتسم بها القطاع الاقتصادي والتي تتمثل في الافتقار إلى التقدم وتحقيق الإنجازات . وكما يقول الأمين العام في تقريره المفيد للغاية بشأن هذا الموضوع هذه السنة :

"لم تجار سرعة تغير المواقف والنهج المتبعة في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي السرعة المبهرة للتطورات السياسية" . (A/45/714 ، الفقرة ٣٨)

وعندما ننظر في المجموعة الضخمة للمشاكل الاقتصادية التي تواجه اليوم البلدان النامية بصفة خاصة ، فإن هذا يخلق عجالة جديدة في ضرورة دراسة وإصلاح عملية صنع القرار في إطار المنظمة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية .

ولهذا ، نحن بحاجة إلى أن نركز على تحسين فاعلية القطاع الاقتصادي ؛ أي أننا بحاجة إلى تحقيق نتائج أفضل في العالم الواقعي بدلا من القرارات والمناقشات التي لا نهاية لها . إننا بحاجة إلى أن نكفل عند كل مستوى من المناقشة لا عدم تكرار المناقشات السابقة فحسب ، ولكن أيضا إثراء المقررات التي تتخذ ، وجعل المناقشات والمقررات في المنظمة ، في النهاية فعّالة في التأثير على السياسات الحقيقية التي تتبعها الدول الأعضاء وعلى حقائق الحياة الاقتصادية .

وبالطبع ، نسلم بأن الإصلاح لن يحدث أي أثر ما لم تتوفر الإرادة السياسية للاستخدام الفعّال لأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة ولإجراء مناقشات في هذه الأجهزة بشأن كل المسائل وعلى المستويات المناسبة . وتستحق هذه النقطة المركزية التأكيد عليها ؛ وليست هناك جدوى في تحسين الهياكل ما لم نكن مستعدين لاستخدامها . أو كما لاحظ الأمين العام في تقريره :

"لم تثبت محاولات التجديد وإعادة التنشيط والترشيد وإعادة التشكيل فعالية في غياب إطار يوحد السياسات المقبولة لجميع الحكومات ... ولا يمكن لإعادة التشكيل والإصلاح أن يعوضا عن عدم توفر الإرادة السياسية للعمل" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٣)

ولكن التقدم بشأن المسائل وبشأن التحسين الهيكلي ينبغي أن يسيرا جنبا إلى جنب . وفي السنة الماضية أشار قرار الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع إلى سلسلة كاملة من المؤتمرات تساعد على تحديد المسائل ، وقد قال البعض إننا ينبغي أن ننتظر حتى تنعقد هذه المؤتمرات قبل أن ننظر في الهياكل الحكومية الدولية . ولكن عندما تنتهي هذه المؤتمرات ، سنجد أمامنا مجموعة أخرى . وسيكون هناك دائما من هو مستعد لأن يقول أن الوقت لم يحن بعد للتحسين الهيكلي وإننا ينبغي أن ننتظر مؤتمرا آخر وآخر وآخر .

والحقيقة أن المسائل والسياسات تتجدد باستمرار . وبينما يصح القول أيضا أنه بدون الإرادة السياسية لن تحرز نتائج مهما كان الهيكل ، فيمكن في نفس الوقت أن تكون الإرادة السياسية وحدها غير فعّالة . ولهذا السبب ينبغي أن نتذكر أيضا أن الإرادة السياسية ستكون بهيكل غير مناسب غير فعّالة . لذلك نرحب بمشروع القرار المعروض علينا . ونعتقد انه نابع من روح بناءة مع الرغبة المشتركة في العمل سويا من أجل تحسين هذه الهياكل . وإن التطور الإيجابي ، الذي لا يعتبر هدفا في حد ذاته ، سيكون بمثابة بداية نرحب بها كثيرا .

والمداولات بشأن الإصلاح كانت في السنة الماضية معوقة بسبب حقيقة مفادها أن القوى الرئيسية المحركة لها كانت تبدو للكثيرين على أنها تهتم فقط بخفض التكلفة . وهذا ليس ، ولا يجب أن يكون ، محور مداولات اليوم . وكما قلت من قبل ، ينبغي أن نركز اليوم وفي المستقبل على تحسين فاعلية المنظمة بصفة عامة .

ذكرت بعض الوفود لي في الايام القليلة الماضية أننا عند النظر في هذه المسألة ينبغي أن نتذكر تاريخها . وأنا أقول بكل احترام ، إذا كان لنا أن نحرز تقدما ، فإن أفضل شيء يمكن أن نفعله هو أن ننسى ذلك الماضي وأن ندع وراءنا المواجهة وتوجيه اللوم عن أخطاء الماضي . فنحن نواجه اليوم حالة جديدة ، ومشاكل جديدة ، وينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا للنظر في تجديد نهجنا .

وفي النهاية ، نعتقد أنه ينبغي أن يتوفر توافق الآراء بشأن مجموعة متكاملة من التغييرات تنفذ في نظام متفق عليه وفي إطار زمني متفق عليه . وكما قال الامين العام في تقريره :

"والأمر الاساسي هنا هو أنه ينبغي وجود برنامج واضح ، وفلسفة لبلوغ الاهداف المتفق عليها ، وأن العملية ينبغي ألا تترك لترتيبات مخصصة" .

(المرجع نفسه ، الفقرة ٣٨)

وبالإضافة إلى ذلك ، لم ينفذ الكثير جدا مما اتفقنا عليه . ومن ثم ، ينبغي أيضا توفر استراتيجية محددة واضحة للتنفيذ لدعم وتوجيه ما سيكون لا محالة عملية صعبة ، وآلية استعراض متفق عليها تقوم من وقت لآخر بتحليل ووضع تقارير عن التقدم فيما يتصل بالمجموعة المتفق عليها .

وعلى مدى أربعة عقود ونصف ، سيدي الرئيس ، تمكن أسلافكم أن يراقبوا ، عن كثب ، الامم المتحدة وهي تعمل ، وكان لهم دائما تأثير في محاولة جعل الامم المتحدة تتمتع بقدرة أفضل للتكيف مع التغييرات العديدة التي تواجهها . فمنذ زمن بعيد يرجع إلى سنة ١٩٤٧ ، طلب رئيس الدورة الثالثة للجمعية العامة ، الدكتور ح. ت. ايفات ، من الجمعية أن تنظر فيما إذا كانت آلية الامم المتحدة قد ترجمت التزاماتها الاجتماعية والاقتصادية إلى حقيقة واقعة . وقد أشار في ذلك الوقت إلى مخاطر أن تصبح الامم المتحدة ما سماه "مزودة بعدة اللجام ولكن بلا حصان" في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ولا يمكننا أن نقول بحق أن الحالة اليوم مختلفة تماما عما وصفه الدكتور ايفات ، ولكن يمكننا أن نقول أن الظروف هي التي تجعل من إعادة الهيكلة ممكنة ومبشرة بالآمال .

لقد آن الاوان لقيام أمم متحدة أكثر فعالية وأكثر كفاءة من خلال مجموعة كاملة من الانشطة الموكلة إليها . إننا نريد لها أن تستجيب بطريقة أفضل للمهام الجديدة ، وأن تحدد من جديد أولوياتها وأن تتعلم كيف تدير أنشطتها القديمة ، التي لا تزال هامة . ونرحب بمشروع القرار كخطوة هامة في هذه العملية .

السيد الياسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الاوروبي : ايسلندا ، الدانمرك ، وفنلندا ، النرويج والسويد .

في عالم يزداد فيه التكافل يوما بعد يوم ، نواجه عددا من التحديات العالمية . وعلينا أن نحاول إنهاء الصراعات وعلينا أن نحارب الفقر وتلوث الارض . وللامم المتحدة دور واضح في هذه الجهود خلال التسعينات . وهناك اهتمام متزايد والتزام متنام لجعل الامم المتحدة أداة فعّالة لصيانة السلم والامن الدوليين . وهذا ينبغي أن يصحبه ، في رأينا ، اهتمام والتزام مماثلان لتعزيز دور الامم المتحدة كمحفل للتعاون الاقتصادي والاجتماعي .

ومن الواضح أن الامم المتحدة تواجه حاجة إلى الإصلاح وإلى زيادة كفاءتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وهذا لا يمثل بأي حال من الاحوال مرحلة جديدة . فإن داغ همرشولد ، الذي اقتبس منه قبلي ممثل استراليا ، حاول أن يبعث حياة جديدة في مداولات الامم المتحدة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية . وفي سنة ١٩٥٩ ذكر :

"هناك صعوبة في إجراءات الامم المتحدة الحالية بمعنى أنها ترمي إلى أن تتطور إلى ما يمكنني أن أسميه روتينا ... ومن الصعب أن نركز على المسائل الرئيسية ... ومن الصعب أيضا أن ننظم العمل بطريقة تمكن كبار المسؤولين في الحكومات من الحضور"* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد فلوريس برموديس (هندوراس) .

ومما لا شك فيه ، أن الحالة قد تفاقمت منذ ذلك الحين . وطرأت على جدول أعمال الأمم المتحدة زيادة كبيرة مطردة مما أسفر عن أولويات غامضة . واقترن هذا بنمو متواز في الآلية الحكومية الدولية أدى إلى مختلف أمثلة ازدواجية العمل . كما أن التوجيهات والمبادئ التوجيهية المنبثقة عن الأجهزة المركزية غالبا ما يكتنفها الغموض وتحتاج إلى حس أقوى بالهدف .

وبالرغم من وجود عدد من آليات التنسيق لا يزال التنسيق الحقيقي ضئيلا . إن تماسك منظومة الأمم المتحدة لم يصل إلى ما نصبو إليه بعد . ومناقشاتنا بشأن القضايا الاقتصادية ليست ذات طابع يجتذب مستوى عاليا من المشاركين من عواصمنا . وهناك جدول اجتماعات محموم لكن القيمة الإنتاجية لإجمالي هذه الأنشطة يمكن التشكيك فيها .

إن تقرير الأمين العام يعطي فكرة تاريخية جيدة موضحة لتطور أنشطة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . كما يقدم موجزا قيما للجهود التي بذلت على مر السنين لتحسين أداء الأمم المتحدة في هذين الميدانين .

إن هذه الجهود لم تسفر سوى عن نتائج محددة . فلنعترف بهذا بصراحة ، ولكن يجب ألا نتقاعس أو نيأس . علينا أن نلقي نظرة جديدة على المشاكل على أساس المعلومات التي قدمها الأمين العام . كما يتعين علينا أن نعمل على تحويل هيئتنا إلى منظمة أكثر تركيزا وأكثر فعالية تستجيب للاحتياجات المتطورة وبخاصة احتياجات البلدان النامية .

وإذ نفعل ذلك ، يتعين علينا أيضا أن نأخذ في الحسبان الحاجة إلى الإصلاح الهيكلي لمنظومة الأمم المتحدة ككل . ومن الضروري أن نحدد بوضوح الأدوار التي يتعين على شتى المنظمات الاضطلاع بها . ولا بد من الاضطلاع بهذه الأدوار باتساق وأن تكون مكملة لبعضها بعض بحيث تشكل كلا متماسكا لا يتجزأ . ولا بد من تطويرها من أجل مواجهة التحديات الجديدة مثل تردي البيئة المثير للانزعاج .

لذا ، يتعين علينا أن ندرس على نحو نشط التغيرات المؤسسية والإدارية كيما نعالج بكفاءة المسائل المترابطة مثل البيئة والتنمية على الأقل في ضوء مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

وهنا ، أود أن أذكر أن بعض المسائل المتصلة بالإصلاح في الأمم المتحدة تدرس في إطار مشروع بحثي واسع النطاق يقوم به الشمال الأوروبي عن الأمم المتحدة وأنشطتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . مشروع الشمال الأوروبي هذا قد دفعه اهتمام نشط بتعزيز نظام التعاون الدولي في الميدان الاقتصادي والاجتماعي . ومن ثم يتمثل هدفه في تعزيز فرص نجاح نظام التعاون الدولي ، وإتاحة المزيد من الحوافز للتضامن والتنمية الدوليين .

توجد على الأقل ثلاثة جوانب يتعين علينا الآن أن نمعن النظر فيها هي الأولويات ؛ وترشيد العمل وإعادة هيكله الآلية الحكومية الدولية ؛ ودور وتنظيم الأمانة العامة .

وكيما نستفيد أفضل استفادة من الموارد المحدودة للأمم المتحدة ، لابد من تعريف دور المنظمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي على نحو أكثر تحديدا . كما أن الأولويات الأكثر وضوحا تعد متطلبات أساسية لأداء أفضل لمنظمتنا ويتعين علينا ، لدى تحديد أولويات أوضح وتقسيم العمل الدولي تقسيما أفضل ، أن نأخذ في الاعتبار أن الأمم المتحدة لا يمكنها بل ولا ينبغي لها أن تقوم بكل المهام المدرجة على جدول الأعمال الدولي . لذا ، يتعين على الدول الأعضاء أن تطوع إرادتها السياسية لتقوم بإعادة تقييم عملي لدور الأمم المتحدة مستقبلا . وفي رأينا ، يتعين علينا أن نعمل على تحديد المجالات التي يكون للأمم المتحدة فيها مزايا نسبية أو كفاءة خاصة ، أو طاقات كامنة محددة . ويجب أن ينصب اهتمامنا الخاص على المجالات التي تتسم بالترابط والتي تتطلب تعاونا دوليا مكثفا .

يعد الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي والاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة إسهامين هامين لنقاش أكثر تعمقا لهذه الأولويات . بيد أن هاتين الوثيقتين

لهما طابع شامل متعدد الجوانب ؛ لذا ، يتعين علينا في عملنا المقبل أن نميز بين نوعين من القضايا : فمن ناحية لدينا قضايا يمكن فيها للامم المتحدة أن تسهم في تعزيز الجهود الدولية وذلك عن طريق التشجيع على تفهم المشاكل وتدوير الذين يعملون على الصعيد الدولي ورصد أنشطتهم ؛ ومن ناحية أخرى توجد قضايا يمكن فيها للامم المتحدة أن تقدم مزيدا من الإسهام المباشر العملي الملموس . وبما أن المجتمع الدولي يتوقع نتائج محددة من الامم المتحدة فيتعين علينا أن نركز على النوع الاخير من القضايا دون أن نقلل من دور منظمتنا في المناقشة والرصد .

من أهم أدوار الامم المتحدة في المجال الاقتصادي دورها في مجال تنمية الموارد البشرية . فالتعليم والرعاية الصحية والنمو السكاني ، وتدفق اللاجئين ، والتخفيف من الكوارث الطبيعية ، ومحاربة الفقر ، هذه كلها مجالات يجب أن يكون لمنظومة الامم المتحدة فيها كفاءات خاصة .

ثمة شاغل أساسي آخر للامم المتحدة هو بالتأكيد حماية البيئة والنهوض بتنمية دائمية ونحن واثقون أن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية سيعطي مؤشرات لاولويات منظومة الامم المتحدة والتحسينات الإدارية والمؤسسية لها ، ونحن على استعداد لمناقشة تلك الاولويات في إطار برنامج العمل المقترح "جدول الاعمال ٢١" .

لذا ، يتعين على الدول الاعضاء أن تسعى إلى تحديد المشاكل التي يتعين على الامم المتحدة حلها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تحديدا أكثر وضوحا . وعلينا أن نعبئ الإرادة السياسية للعمل سويا لحل هذه المشاكل ؛ ولن نتمكن من تعزيز كفاءة منظمتنا تعزيزا جديا في هذا الميدان ما لم ننظر جميعا إلى الامم المتحدة على أنها تنظيم أساسي مركزي . وعلى البلدان المتقدمة أكثر من غيرها مسؤولية واضحة في أن تبين أنها تنظر إلى الامم المتحدة على أنها أداة حيوية للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي . وإذا ما استطعنا تعبئة الإرادة السياسية ، سيمكننا آنذاك أن نبتعد عن العبارات الرنانة وأن نتناول على نحو عملي المسائل الرئيسية التي تواجهنا .

إن الإصلاحات الداخلية الرامية إلى جعل الامم المتحدة أكثر استجابة وأكثر فعالية لها أيضا أثرها على كيفية نظر الدول الاعضاء إلى أنشطتها وعلى استعدادها للمشاركة على نحو نشط بنّاء في عمل المنظمة . لذا يتعين علينا أن نتخذ الخطوات اللازمة لترشيد طرائق عملنا وإعادة هيكلة آليتنا الحكومية الدولية .

هذه المشاكل كانت موضع تحليل دقيق من جانب اللجنة الخاصة التي قامت في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، بإجراء دراسة متعمقة للهيكل الحكومي الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وسأشير فقط إلى بعض الميادين التي ترى بلدان الشمال الاوروبي ضرورة بذل جهود متجددة بشأنها .

من الاهمية الاساسية بالنسبة لنا أن ننظر نظرة جديدة إلى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . وعلينا أن نحاول إيجاد تقسيم للعمل من شأنه أن يضمن أن يكمل كل من هذين الجهازين الجهاز الآخر بدلا من ازدواجيتهما . وقد طرحت في الآونة الاخيرة أفكار هامة حفازة بشأن هذا الامر .

ولا بد من تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة التي تغربل القرارات والموضوعات التي يجب مناقشتها . وهذا من شأنه أن يمكن الجمعية العامة من التركيز على قضايا السياسة الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي .

وعلينا أيضا أن نحاول تجنب المناقشات المتكررة . فمسائل كثيرة تناقش الآن أولا في لجنة فرعية ثم بعد ذلك في المجلس الاقتصادى والاجتماعي وأخيرا في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة . وفي معظم الاحيان يناقشها نفس الاشخاص الذي يدلون بحجج متشابهة ، وعلينا أن نعترف بذلك . لذا ، لا بد من إعادة بحث الغرض من المناقشات العامة وجدواها في المجلس الاقتصادى والاجتماعي وفي اللجنة الثانية . يجب إما تعزيزها أو إبراز مواضيعها المختلفة على نحو واضح وذلك لتجنب الازدواجية .

إن الإصلاحات في ذلك الاتجاه يمكن أن تزيد من قيمة المداولات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . كما يمكن أن تقوّي الاهتمام السياسي الذي يولى له حتى يمكنه أن يفي بالدور الرئيسي المتوخى منه .

وفي رأينا انه يتعين علينا أيضا أن نلقي نظرة أكثر دقة لمسألة إنهاء المناقشات باعتماد قرارات ، وهو ما يحدث غالبا كأمر روتيني ، لكن بعد مفاوضات طويلة تستغرق طرفا من الليل في معظم الاحيان . ففي حالات عديدة يمكن أن يستفيد عملنا ، مثلا ، من تلخيص يعده الرئيس للنقاط الاساسية بدلا من إصدار القرارات الرسمية .

ويسير العمل في الهيئات الفرعية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على نحو طيب في معظم الحالات ، إلا أن بعض الهيئات ستستفيد من المشاركة الأوسع نطاقا من جانب الخبراء . ونحن نوافق على رأي الأمين العام القائل بأن الحاجة تدعو إلى تحويل عدد من هذه الهيئات الفرعية إلى أفرقة خبراء . ومما لاشك فيه أنه يمكن إلغاء بعض الهيئات تدريجيا وإحالة مهامها إلى هيئات أخرى .

ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته أن يضطلع بدور موسّع فيما يتعلق بالسياسات والتنسيق في الميادين التي ستخضع للإصلاح . وبذلك يستطيع المجلس أن يتناول الأبعاد السياسية والعالمية والشاملة لعدة قطاعات للقضايا قيد المناقشة على نحو ما جاء في تقرير الأمين العام .

أما العنصر الثالث في عملية الإصلاح فيجب أن يكون تعزيز قدرة الأمانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

وللأمانة العامة دور هام للغاية تضطلع به في مساعدتنا على تحديد الأولويات وحفز المناقشات من خلال الوثائق المبتكرة والتحليلية وينبغي إعطاء الأمانة العامة إمكانية تقييم الاتجاهات الرئيسية ووضع خيارات السياسة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي للمداولات في المحافل الحكومية الدولية .

ولا يقل أهمية عن هذا ضرورة تعزيز قدرة الأمانة العامة على تحديد المسائل الآخذة في النشوء والمشاكل المحتملة . ونحن نتفق تماما مع ما قاله الأمين العام من أن الأمر يستلزم زيادة توثيق الصلات بين المكاتب المسؤولة عن المسائل السياسية وبين المكاتب المعنية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة .

وتقع على عاتقنا هنا - نحن الدول الأعضاء - مسؤولية هامة في هذا الصدد . علينا ألا نثقل كاهل الأمانة العامة بطلبات لوضع تقارير جديدة ما لم تقم حاجة حيوية تماما إليها . وعلينا أيضا ألا نصرّ على ضرورة إصدار التقارير بشكل منتظم عندما لا تكون تطورات جديدة أو حقائق جديدة قد ظهرت على الساحة . ويجب تشجيع عمليات دمج التقارير . وعلينا أن نحاول تهيئة حالة تكون فيها التقارير أقل عددا وأفضل نوعا

بحيث تجد الدول الاعضاء الوقت الكافي لدراستها بعناية وبحيث يمكن أن تؤثر بحق على مناقشاتنا وقراراتنا .

وهناك أيضا دعوة لإجراء إصلاحات داخلية في الامانة العامة من أجل ضمان استخدام الموارد المتاحة استخداما فعالا بالنسبة للمشاكل التي تستحق اهتماما خاصا . وقد كان هذا أحد الجوانب التي بحثها مؤخرا بريان أوركوهارت وإيرسكين شيلدرز في دراستهما الهامة : "عالم بحاجة إلى قيادة : الامم المتحدة في الغد" .

ولا بد من تبسيط وترشيد هيكل الامانة العامة . وعلينا أن نحاول التخلص من التجزئة الحالية ، وأن نعمل على إنشاء مركز سلطة قوي ومعترف به فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية .

وهذا الامر له أهمية خاصة نظرا لانه يتعين على منظومة الامم المتحدة ، في عالمنا هذا المتزايد الترابط ، أن تحسّن قدرتها على العمل كمنظومة وككل واحد متكامل . ولآراء الامين العام فيما يتعلق بتعزيز دور مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أهمية كبيرة في هذا السياق .

وختاما ، أودّ أن أقول إننا مقتنعون بأننا جميعا لدينا نفس الاهتمام بأن تكون الامم المتحدة قوية وفعالة ومجهزة تجهيزا جيدا بالافراد والتنظيم والتمويل حتى يتسنى لها أن تتصدى للقضايا الحاسمة التي تواجه عالمنا الحاضر ، وينطبق هذا على شتى الادوار التي تضطلع بها الامم المتحدة كمحفل للمفاوضات وكجهاز لحفظ السلم ، ومنع السلم ، وتعزيز السلم ، وكقناة وعامل حفّاز للمساعدة الإنمائية .

وقد شهدنا هذا العام تقاربا متزايدا في الآراء حول القضايا الإنمائية والاقتصادية الاساسية . وتعتقد بلدان الشمال الاوروبي أن هذا التقارب يمكن أيضا توسيع نطاقه في ميدان الإصلاح بحيث يصبح بالإمكان اتخاذ تدابير من شانها أن تجعل الامم المتحدة أكثر أهمية بل وأكثر قوة .

وتقف بلدان الشمال الاوروبي على أهبة الاستعداد للاشتراك بشكل فعال في المناقشات الحيوية القادمة حول هذه المسائل وفي عملية الإصلاح الحاسمة . وفي ظل هذه

الخلفية ، نرحّب بمشروع القرار حول إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي باعتبار أن ذلك يمثل إسهاما إيجابيا في هذا المسعى .

السيد كوريافتسيف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد ظلت مسألة تحسين كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة ، وخصوصا في مجال أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية ، يُنظر فيها لسنوات عديدة في إطار هذا البند من بنود جدول الاعمال . ولئن كانت المناقشات السابقة لم تؤد إلى اتفاق عام حول اتخاذ المزيد من السبل المحددة لتحسين عمل القطاع الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة ، فإنها أثبتت أنها كانت مفيدة للغاية لاسباب عديدة ، من بينها ما يتعلق بالدراسة الاكثر تعمقا للسمات الخاصة بالحالة . وهناك تفهم متعاظم لحقيقة أن وقت الإصلاح قد حان ، وأنه ينبغي لنا ألا ندخر وسعا في سبيل جعل الامم المتحدة ترقى إلى مستوى متطلبات العصر ، وتوجيهها الوجهة التي تلبي مصالح جميع البلدان الاعضاء .

إن الإصلاح عملية مطوّلة ومعقدة . ونحن ندرك إدراكا تاما أنه إذا أريد لها أن تنجح ، فيتعين علينا أن نضع مفهوما متماسكا ومتكاملا عن كيفية تنفيذها . وينبغي أن يكون الإصلاح متكاملا بحيث يشمل أنشطة الاجهزة الحكومية الدولية وهياكل الامانة العامة ذات الصلة على حدّ سواء . ونودّ أن نشيد في هذا الصدد بعدد من النتائج والتوصيات المفيدة التي وردت في تقرير الامين العام المعروض علينا ، ويشاطر الوفد السوفياتي بوجه خاص ما ارتآه الامين العام عن ضرورة تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛ وزيادة التخصص في أعمال الهيئات الفرعية لذلك المجلس وللجمعية العامة وترشيد العمل بين هياكلهما ؛ ووضع نهج متعدد التخصصات لانشطة البحث التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية والاجتماعية المركزية التابعة للامانة العامة ، وزيادة قدرة تلك الوحدات على التنبؤ باحتمالات المستقبل في السياق العام لتعزيز الوظائف الوقائية للامم المتحدة ، وضمان التفاعل بين البرامج التنفيذية

وبرامج الابحاث التي تضطلع بها المنظمة . ونحن نؤيد أيضا تقسيم العمل بشكل أكثر تحديدا والتكامل بين الجهود التي تبذلها شتى هيئات منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مع تقديرنا بطبيعة الحال للدور المحدد الذي تضطلع به هاتان المؤسستان في النظام المالي والاقتصادي الدولي .

ونحن مهتمون أيضا بما جاء في تقرير الامين العام عن تعاظم الترابط بين مشاكل التجارة والاستثمارات المالية والتنمية التكنولوجية ، وكذلك عن الحاجة لان تتخذ الامانة العامة نهجا أكثر تماسكا وشمولا للتصدي لهذه المشاكل ، وذلك بوجه خاص من خلال أنشطة برنامجية مشتركة بين مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومركز الشركات عبر الوطنية ، ومركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، وتأثرنا بوجه خاص بفكرة النهوض بالمستوى المهني للعمل في الاجهزة القطاعية الفرعية للمجلس الاقتصادي وللجمعية العامة ، وهذا هو ما فهمناه مما يعنيه "التخصص" . وسيؤدي إشراك الخبراء ذوي التخصص العالي والدراية الواسعة بالطبيعة المحددة للمشاكل ذات الصلة في أعمال تلك الاجهزة إلى تمكينها من إجراء تحليلات أكثر عمقا وشمولا للبنود قيد النظر على أساس التوصيات الفنية للهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وسيكون بوسع المجلس أن يتخذ بنفسه قرارات لتنسيق وتوجيه مجمل الانشطة التي تقوم بها الاجهزة والمنظمات التابعة لمنظومة الامم المتحدة في أي ميدان محدد .

وبإعادة هيكلة العمل على هذا النحو سنكون قد اتخذنا خطوة هامة نحو تحسين الاستجابة الحقيقية للانشطة الاقتصادية للامم المتحدة ، وزيادة مساهمتها في ايجاد حلول مقبولة لكل الاطراف بالنسبة لاكثر المشاكل الاقتصادية الدولية الحاحا . وسنحرز أيضا تقدما كبيرا في مجال تعزيز السلطة السياسية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، ونكفل أن يؤدي المجلس دوره ومهامه بمقتضى الميثاق ، بوصفه المنسق الرئيسي لكل أنشطة الامم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية .

ونحن نفهم أنه لن يكون من السهل على الاطلاق التوصل الى اتفاق بشأن الخطوات المحددة اللازمة لوضع هذه الافكار موضع التنفيذ ، ونحن على استعداد للاشتراك بنشاط وعلى نحو بنّاء في الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الاعضاء ، مع مراعاة أن هذا العمل سيجري تنفيذه في سياق توافق آراء اقتصادي عالمي ، مثلما أعلنت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة عشرة .

ويرى الوفد السوفياتي أنه يمكن اتخاذ الخطوات الاولى في هذا الاتجاه في الدورة الحالية للجمعية العامة . ومن ثم ، نرحب بالاقتراح الذي تقدمت به مجموعة الـ ٧٧ والذي يقضي بأن تستأنف هذه الدورة للجمعية العامة أعمالها في نيسان/ابريل ١٩٩١ بهدف اجراء دراسة تفصيلية عن المسائل المتصلة بإعادة الهيكلة ، وعقد مفاوضات بشأنها ، وتنشيط جهود الامم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي .

ويعرب وفد الاتحاد السوفياتي عن امتنانه لمجموعة الـ ٧٧ للتفاهم الذي أبدته حيال مواقف البلدان الاخرى ، بما في ذلك قبولها لافكارنا المتصلة بنص مشروع القرار A/45/L.34 الذي نؤيده .

ونحن على اقتناع راسخ بأن الاصلاح في القطاع الاجتماعي والاقتصادي الهام هذا للامم المتحدة يؤدي بالضرورة إلى نتائج تتفق ومصالح كل البلدان . وينبغي أن يكون هذا هو الهدف الذي ترمي إليه جهودنا المشتركة بغية تعزيز فعالية وكفاءة الالية الحكومية الدولية في منظومة الامم المتحدة في هذا المجال بصفة خاصة حتى يتسنى مراعاة المتطلبات اللازمة بالكامل لتعزيز التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، والنهوض بالتنمية في البلدان النامية .

ونحن على استعداد للتعاون مع سائر الوفود لاستكشاف نهج مقبول للاطراف كافة .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، أود أن أعرب عن تقديرنا للتقرير الذي قدمه الامين العام عن هذا البند . وتأسف الدول الاثنتا عشرة مع ذلك لان التقرير قد لا يحظى في الجمعية العامة بالدراسة الوافية ، التي يستحقها بالتأكيد ، نظرا للتأخير الملحوظ في تجهيز وتوزيعه - وهو تأخير يتعذر علينا فهمه نظرا لان الامانة العامة كانت تعلم لمدة عام بأن المطلوب هو إعداد تقرير كامل ، كما أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى على ذلك في تموز/يوليه الماضي .

ومع ذلك ، تعرب الدول الاثنتا عشرة عن تقديرها لما جاء بالتقرير ، وتلاحظ واقعيته بالاضافة إلى الحصافة التي اتسمت بها نتائجه وتوصياته . وسيسمح هذا النهج الحصيف للدول الاعضاء بأن تحرز تقدما أكبر مما فعلت في الماضي في محاولة تنفيذ عناصر الاصلاح في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة .

وفي هذا العام أمامنا اقتراح هام مطروح على بساط البحث هو مشروع القرار A/45/L.34 الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ . وترحب الدول الاثنتا عشرة بهذا الاقتراح وتعلن استعدادها لتأييد مقرر يقضي بأن تعقد الجمعية العامة دورة مستأنفة في نيسان/ابريل من العام القادم للنظر في مقترحات محددة لإعادة الهيكلة . والواقع أن الدول الاثنتا عشرة توصي بالاعتماد الفوري لمشروع القرار الذي قدمه ممثل بوليفيا* .

وترى الدول الاثنتا عشرة أن من الضروري أن تستمر عملية الاصلاح . وتوافق على تقييم الامين العام بأن دور الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هام وسيظل هاما كما كان في مساعدة المجتمع الدولي ، خاصة البلدان النامية ، على تهيئة ظروف الاستقرار والرفاه الجوهرية لإقامة علاقات سلمية فيما بين الدول .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

وسنحتاج إلى أمم متحدة أكثر فعالية إذا أردنا استخدامها كأداة هامة لمتابعة تنفيذ الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي في قرارات دولية هامة كتلك التي تتصل بالاعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ، ومؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا .

وباستهلال العملية التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢ المعني بالبيئة والتنمية ، تولت الامم المتحدة الدور الرئيسي في المفاوضات حول البيئة . والواقع ، أن الامم المتحدة هي المحفل الدولي الوحيد الذي يمكن في إطاره اجراء هذا النوع من المفاوضات على أساس عالمي . ومع ذلك ينبغي أن تُثبت الامم المتحدة أن بإمكانها ليس فقط أن تعقد مؤتمرا ناجحا ، وإنما أيضا أن تنفذ القرارات التي سيعتمدها المجتمع الدولي في ريو دي جانيرو .

وتعتقد الدول الاثنتا عشرة بوجود توافق آراء متزايد الوضوح حول الجوانب الاساسية للسياسات الإنمائية ، ولكن هذا التوافق في الآراء لم يترجم بعد إلى الزخم اللازم لتحديث وتكييف وسائل الامم المتحدة وفقا لمقتضيات التعاون الإنمائي الجديدة كما نفهمها . ونحن نتناول أكثر فأكثر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتنمية في أسلوب متكامل ، في حين أن آلية الامم المتحدة مازالت تعمل بأسلوب تقريبي وفقا للمبادئ التي نشأت في الستينات والسبعينات وفي إطار بنية تكونت في تلك الفترة .

يشير الامين العام في تقريره وعن حق إلى أن الدعوة إلى تحديث الآلية الاقتصادية والاجتماعية في حين أنها ليست جديدة ، فإن أعضاء الامم المتحدة لم يتمكنوا حتى الآن من وضع فروق واضحة بين استمرار صلاحية القضايا وبين فعالية الآلية الحكومية الدولية والامانة العامة التي وجدت لمعالجة تلك القضايا كما هو مفروض لها . فكلما يطرح اقتراح لوقف نشاط لجنة ما أو دمج إدارات في الامانة العامة ، يظهر رد الفعل البافلوفي التلقائي لدى بعض الحكومات وبعض موظفي الامانة العامة ليعرقل أي تغيير على أساس أن القضية المطروحة تتسم بالاهمية .

لابد من تغيير هذا . فلا يمكن لأي منظمة دولية أن تحافظ على جدواها وتأثيرها حيال القضايا الواقعة ، إذا لم تتكيف مع الحاجات والطرائق المتغيرة لإدارة الاعمال . ولنأخذ مسألة الطاقة على سبيل المثال . فمع أننا ندرك أهميتها ، فإننا ندرك أيضا أن عمل الامم المتحدة في هذا المجال يحتاج إلى التحسين . وعلى نحو أكثر تحديدا ، ترى الدول الاثنتا عشرة أن النهج القطاعي الذي يظهر حتى الآن في أنشطة الامم المتحدة ينبغي إعادة النظر فيه . وهذا النوع من النهوج كثيرا ما دفع إلى التفكك ، وولّد احساسا بالتنافس في مجالات الاختصاص بين الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

والواقع أن هذا النهج القطاعي هو الذي أدى في الستينات والسبعينات إلى ء هياكل حكومية دولية جديدة وهياكل للأمانة على مراحل ، دون إيلاء الاهتمام زم للفعالية أو تركيز الجهود .

وفي الأعوام القليلة الأخيرة من العقد الماضي تحكمت القيود المالية أحيانا الجهود المبذولة لتعزيز أداء مهام الأمم المتحدة . وتوافق الدول الاثنتا عشرة رأي الأمين العام بأن الشكوك بشأن الأمور المالية والتأخير في استلام الأنصبة قررة يضعفان قدرة الأمم المتحدة على التخطيط لأنشطتها .

ستكون التسعينات فترة تنضج فيها الأمم المتحدة ، ويتعين عليها فيها أن تثبت تها على أنها أداة رائدة في تنفيذ الاتجاهات الايجابية التي توجد الآن في المجال تصادي بالنسبة للعديد من أهداف التنمية ، بالاضافة إلى وسائل تحقيقها .

إن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة أداة قيّمة في السعي إلى يق الأهداف التي نضعها جميعا نصب أعيننا ومساعدة البلدان النامية في الجهود ي تبذلها في سبيل التنمية .

إننا لا نحاول أن نستهلك موارد مالية أقل ؛ بل نحاول ، حفظا لمصالح البلدان امية ، أن نحقق نتائج أكبر وأفضل عن طريق السبل المالية المتاحة .

وسيكون علينا أن ندرس من جديد كيف يمكن أن ننسق بطريقة أفضل أعمال اللجنة انية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة تنمية (الأونكتاد) . وسنحتاج إلى النظر في جداول أعمال هذه الهيئات الثلاث بغية ها مكملة لبعضها البعض بدلا من ازدواجها . وسنحتاج إلى دراسة آليتنا التي اول البيئة لكي نتأكد من أن النهج المتكامل الذي نتبعه في التحضير لمؤتمر عام ا سيتجلى تماما في تنفيذ القرارات التي تتخذ في ريو دي جانيرو . وتقترح الدول نتا عشرة أنه يجب دراسة التعاون بين الأونكتاد والجمعية العامة والمجلس تصادي والاجتماعي دراسة جادة . وسنحتاج إلى النظر مرة أخرى في إمكانية جعل جلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر فعالية في القيام بدوره ، وفقا للميثاق ، في يق الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للأمم المتحدة .

وأود أن أؤكد من جديد التزام الدول الاثنتي عشرة بمواصلة بذل جهودها لتدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير إلى الموقف الذي اتخذته المجموعة في لجنة الجمعية العامة المخصصة المعنية بإعادة الهيكلة ، هذا الموقف الذي لا تزال أغلبية عناصره صالحة ، يرد في تذييل تقرير اللجنة الخاصة في الوثيقة E/1988/75 الصادرة في حزيران/يونيه ١٩٨٨ .

وتسهم الدول الاثنتا عشرة في العمل الذي تم القيام به لإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولكنها تسلم بوجود حد واضح يمكن بلوغه في إعادة تنشيط المجلس دون الحاجة إلى اجراء دراسة جديدة أكثر استفاضة للآلية التابعة له .

وأود أن أعرب بصفة خاصة عن الاهتمام الايجابي للدول الاثنتي عشرة في المقترحات ، الواردة في تقرير الأمين العام ، عن تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في البرامج المتعلقة بالنظام في مجموعه والبرامج عبر القطاعية ، بما فيها البرامج التي تندرج تحت القطاع الاقتصادي وقطاعات تنمية الموارد البشرية والفقر والعلم والتكنولوجيا والتنمية الريفية والموارد الطبيعية والطاقة .

وتوافق الدول الاثنتا عشرة على تقييم الأمين العام بأن الترشيد اللازم للآلية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يشمل دمج الهيئات الفرعية والعمل على تشجيع المزيد من التخصص وتطوير الخبرة في هذه الهيئات بغية تمكين المجلس من البدء في النظر في المسائل المضمونية على ضوء الصلات التي تربطها بمختلف القطاعات . ولن نتمكن من تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتيسير تقسيم العمل بشكل أفضل بين المجلس وأجهزته الفرعية إلا على هذا النحو .

وتأمل الدول الاثنتا عشرة أن يتمكن رئيسا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من الاسهام مساهمة كبيرة في جهود البلدان الاعضاء في هذا المجال .

وكما جرى في الماضي ، ستسهم الدول الاثنتا عشرة مساهمة بناءة في الاعمال التي يضطلع بها في هذا الشأن . وستصوغ مقترحات لعرضها على الدورة المستأنفة في نيسان/ابريل .

السيد جين يونغجيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود في البداية أن أعرب عن شكري للامين العام على التقرير الشامل القيّم الذي قدمه عن استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة .

إن إعادة هيكلة العناصر الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الامم المتحدة ظلت تجري لسنوات عديدة وحققت بعض النتائج . ومع ذلك ، فعملية إعادة الهيكلة عملية متطورة لابد من المضي فيها قدما .

ويجب أن يكون من الاغراض الرئيسية لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للامم المتحدة تعزيز دور المنظمة في تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية وجعله أقرب إلى دورها في تسوية المسائل السياسية .

ولابد من الاشارة إلى أن البلدان النامية تواجه الآن صعوبات جسيمة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . وتتزايد بصفة مستمرة الهوة بين الشمال والجنوب . والمشاكل المتعلقة بأمور الدين الخارجي والموارد المالية والتجارة والبيئة والفقر والمخدرات تعوق النمو في البلدان النامية بشكل خطير ، كما تشكل تهديدا للسلم والاستقرار العالميين .

وفي نفس الوقت ، فإن تكامل الاقتصاد العالمي ، والاتجاه المتزايد صوب تشكيل الكتل الاقتصادية ، والتقدم السريع في العلم والتكنولوجيا العالميين ، كل هذا حمل في ثناياه تحديات جديدة ضخمة للبلدان النامية . وفي ظل هذه الظروف نأمل أن تتحمل الامم المتحدة مسؤولية أكبر وتقوم بدور أعظم في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتشجيع النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان النامية .

لن يتسنى للامم المتحدة أن تتكيف مع الحالة الجديدة وتتصدى لتحديات العصر إلا بتنفيذ إعادة الهيكلة اللازمة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي .

وعند إعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الامم المتحدة ، يجب الامتثال بصرامة للمبادئ الهامة المكرسة في ميثاق المنظمة . ويجب أن تنفذ العملية بطريقة متوازنة ومنسقة . ويجب ألا نبالغ في التأكيد على المسائل الاقتصادية أو

الاجتماعية أو نتجاهلها . فإعادة الهيكلة في هذين القطاعين لا يمكن تنفيذها بين عشية وضحاها ، بل يجب القيام بها بالتدريج . ويجب تجنب الأعمال المتعجلة . ويجب على الأطراف المختلفة مناقشة التدابير الأساسية لإعادة الهيكلة مناقشة تامة ويجب اعتمادها على أساس توافق الآراء .

وكما يبين الأمين العام في تقريره ، فإن هدف الجهود الاصلاحية الجارية ليس ايجاد وفورات مالية بل المساعدة على جعل المنظمة أكثر تجاوبا مع احتياجات المجتمع الدولي . والمهمة الأولى للإدارات والأجهزة المختلفة في منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها هيكل دعم الأمانة ، والهيكل الحكومي الدولي ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزته الفرعية ، هي رفع درجة الكفاءة وتحسين وسائل العمل . ثانيا ، يجب على هذه الإدارات والأجهزة أن تحسن من العمليات التي تقوم بها من أجل التنسيق والتعاون . وهذا يزداد أهمية ، لا سيما مع الزيادة في عدد القضايا التي تشترك في أكثر من موضوع .

ونعتقد أن هذا يمكن ان يحول دون الازدواجية والتداخل ، ويحفظ في الوقت نفسه التماثل والشمولية والتماسك في العمل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وعلاوة على ذلك ، فان إعادة تكييف ملائمة لوظائف بعض الهيئات والمؤسسات أمر ضروري أيضا . وقد قدم الامين العام في تقريره ، عدة اقتراحات في هذا المضمار تستحق المزيد من البحث .

وفي عملية إعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، يجب الاستمرار في العمل على إعادة التنشيط في المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وبفضل الجهود المتضافرة للدول الاعضاء والامين العام تم إدخال تحسينات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالات وضع السياسة ، والرصد ، وأنشطة العمليات من أجل التنمية ، والتنسيق وطرائق العمل ، وتنظيم العمل والتوثيق . ففي هذا العام ، وإزاء المشاكل الجديدة والناشئة قام المجلس بصياغة برنامج عمل يمتد لسنوات عدة ويعد جوهريا لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

وحول إعادة التنشيط في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فاننا قدمنا اقتراحات محددة في دورة الصيف للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام . وباختصار ، فإننا نرى أن أكثر الامور إلحاحا الآن هو الحاجة إلى مزيد من تطبيق القرارين ١٩٨٨/٧٧ و ١٩٨٩/١١٤ ، والقرارات الاخرى ذات الصلة وتدعيم التقدم الذي حققناه . أما اتخاذ إجراءات أخرى فيجب ألا يتم إلا بعد التنفيذ الكامل للقرارات المذكورة آنفا .

فالمحصلة الناجعة في إعادة تشكيل التنظيم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، تعتمد في التحليل الاخير على الإرادة السياسية للدول الاعضاء كافة . ونحن مقتنعون بأنه مادامت جميع الدول الاعضاء تستطيع أن تبذل جهودا دؤوبة ومتسقة ، سيكون بإمكان الامم المتحدة تحقيق نجاح في إعادة تشكيل قطاعيها الاقتصادي والاجتماعي .

السيد تريت (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أقدم تهانيّ لكم السيد الرئيس . ولئن كانت هذه التهاني متأخرة عن ميعادها ، فهي لا شك مخلصة .

إن تقرير الامين العام عن "هيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي" وثيقة مفيدة ، بقدر ما تذهب اليه .

ويريد وفد بلادي أن يشكر الامين العام على هذه الوثيقة الهامة جدا وذات الشأن العظيم وعلى اسهامه في هذا العمل النافع .

يتضمن التقرير استعراضا تاريخيا نافذ البصيرة لتطور القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ويستخلص دروسا من التجارب الماضية الخاصة بإعادة الهيكلة . انه يتناول العلاقة بين الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والهيئات الفرعية ، واختصاص الهيئات الفرعية وإعادة تنظيم الامانة العامة . ويتضمن توصيات محددة ، على سبيل المثال ، جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي مسؤولا عن العملية التحضيرية للوقائع والمؤتمرات الدولية ؛ تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بالانشطة الممتدة على إتساع المنظومة أو التي تشمل عدة قطاعات ؛ زيادة الاختصاص لتعزيز الامس التي يقوم عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، تعزيز قرارات التكامل والتعرف المبكر للامانة العامة ؛ تحسين كفاءة آليات التنسيق الحالية .

يقول التقرير : "ولم تثبت محاولات التجديد وإعادة التنشيط والترشيد وإعادة التشكيل فعالية في غياب إطار يوحد السياسات المقبولة لجميع الحكومات" .(A/45/714 ، الفقرة ٣٣)

ويلاحظ التقرير :

"أن هناك زيادة كبيرة في قبول الحقيقة المتمثلة في أن التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي هما أمران لا غنى عنهما لتحقيق السلم الدائم مثلما أن السلم شرط ضروري لتحسين رفاه الشعوب ورعايتها الاجتماعية" . (الفقرة ٣٧)

ويشدد التقرير على انه ينبغي للامم المتحدة أن تكون محفلا هاما :

"لوضع نهج شامل متكامل إزاء العدد المتزايد من القضايا العالمية المتداخلة" . (الفقرة ٤١)

إن وفد بلادي يوافق على هذه الآراء .

ذلك كله حسن جدا ، وثمة ما هو أكثر بكثير مما له أهمية . ولكن حتى لو تم تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير ، فانها سطحية ولا تتميز بالجرأة عموما وتعتمد بشكل مفرط على لغة طنانة وسائغة تماما لكنها ، في مجملها ، لا تنقلنا أبعد بكثير عما نحن فيه الآن . لقد عُرضت علينا أفكار جيدة ولمدة طويلة . إن التحديات تزداد ، والفرص في ازدياد ؛ لكن النظام مابرح على حالته الاولى وغير كاف إلى حد كبير . وكما يلاحظ التقرير نفسه ، فإننا نفتقر إلى الارادة السياسية الجماعية لزيادة فعالية الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

ولقد دافع وفد بلادي هنا في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقول إن إعادة تنشيط المجلس ، مسألة حاسمة ، يجب أن تنصبّ على إيجاد وسائل للإرتقاء بأدواره التنسيقية والتربوية داخل الإطار العام لمنظومة الامم المتحدة استجابلا للولاية والدعوات الموجودة حاليا في الميثاق .

ولقد أيدنا ورحبنا ببعض التجديدات التي حدثت مؤخرا فيما يتعلق بالطريقة التي يزاول بها المجلس عمله ، بما في ذلك تبسيط البنود الجديدة في جدول الاعمال وجعلها تظهر مرة كل سنتين ، والتركيز على التحليل الذي يتوجه للمستقبل والنقاش المعمق للمواضيع الكبرى في السياسة العامة .

ولقد اقترحنا أن تعطى الاولوية في إطار جدول المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر في عملية إنعاشه نفسها وألا يقوم المجلس فقط بتلقي بيانات من هيئاته المؤسسية ولكن أن يكون بإمكانه الربط بينها ، للمناقشة وتقديم التوصيات بشأنها . إننا عاكفون على مزيد من الدرس حول كيفية تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من توفير القيادة الخاصة بالاداء الاقتصادي والاجتماعي العام للامم المتحدة ، ولقد حبذنا أيضا تعضيد الهيئات الفرعية وترشيد المطبوعات . وشجعنا باستمرار دور لجنة التنسيق الادارية ولجنة البرنامج والتنسيق لتجنب الازدواجية والتبذير تحقيقا للفعالية والانسجام . اننا مستمرون في العمل بجد مع الامانة العامة والوكالات المتخصصة والوفود الاخرى في هذه الهيئة لصقل الانشطة التشغيلية من أجل التنمية . وناديا مؤخرا بضرورة إيجاد تنسيق أفضل لمنظومة الامم المتحدة من حيث الاستجابة الفعالة للتحديات التي

يشكلها تقديم المساعدة الانسانية الناشئة في أنحاء العالم ، سواء كانت حالات طوارىء مفاجئة أو بطيئة .

ثمة خلافات تتفهمها جيدا في المصالح ، والمفاهيم والمناهج والاهداف بين الوفود المختلفة ومجموعات الوفود فيما يتعلق بما يجب أن تكون عليه هياكل وعمليات الامم المتحدة تحقيقا لمستقبلها الاقتصادي والاجتماعي . ولكن إن أخذنا ، على سبيل المثال ، التطور الاقتصادي في أعمق تجلياته وأوسعها ، فليس في مصلحة أية أمة أو إقليم التقاعس عن تقديم التنازل عن بعض المزايا أو الاهتمامات ، والتخلي عن الشكوك لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة لنا من أجل التخفيف من إلفاقه وما يلازمها من بؤس .

نحن جميعا بحاجة الى العمل سويا لنجد طريقا للاتفاق على الاستفادة من التحليل المقنع وعلى تنفيذ الوصفات التي تبشر بالنجاح ، في مجموعة يعزز بعضها بعضا ، والتي جُمعت على مدى فترة طويلة من الزمن . نحن لا نحتاج لمزيد من الدراسة ولكننا بحاجة الى العمل .

ومشروع القرار قيد النظر ، الذي تقدمت به مجموعة الـ ٧٧ ، بشأن "إعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي" ، يوفر لنا عملية استشارية واضحة ومبشرة بالنجاح ومفعمة بالحيوية ، قد تقودنا فعلا الى احراز تقدم ذي معنى في تعزيز مداولات الامم المتحدة والاشراف على برنامجها الاقتصادي والاجتماعي وادارته .

السيد بهاديان (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن آراء مجموعة الـ ٧٧ المتعلقة بالمسالة قيد النظر قد عبّر عنها فعلا ممثل بوليفيا في بيانه الذي نؤيده كل التاييد . أود فقط أن أؤكد على بعض النقاط التي نعلّق عليها اهمية خاصة .

كما نعلم جميعا علما جيدا إن مناقشة اعادة تشكيل الامم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ليست جديدة . فقد بُذلت محاولات عديدة في الماضي للنهوض بنقاش وفهم سبب عدم نجاح هذه المنظمة في تحقيق ما كان ولايزال يتوقع منها فيما يخص المسائل الاقتصادية والاجتماعية .

هذا النقاش يجب أن يشمل الآن على الاقل عنصرا واحدا هاما جديدا . وقد أشير على وجه صحيح عدة مرات خلال دورة الجمعية العامة هذه الى أنه بوسع المرء أن يتوقع على نحو معقول أن مهمة إعادة تنشيط الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي من شأنها أن تستفيد من المناخ السياسي الجديد ومن التغلب على الفرقة بين الشرق والغرب . وعدم فعالية مساعي المنظمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يعود ، الى حد بعيد جدا ، الى افتقار الدول الاعضاء الى الارادة السياسية للدخول في التزامات جدية في هذا المجال وتنفيذ هذه الالتزامات . ونأمل في أن التغيرات ، التي طرأت على المسرح السياسي والتي يبدو أنها مكنت الدول من توحيد صفوفها بالفعل في السعي الى

تحقيق الاهداف السياسية المشتركة ، ستولد أثرا مماثلا في المسائل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ان التقرير الذي قدمه الامين العام (A/45/714) يتناول هذه النقطة بوجه صحيح . ونحن نتفق مع البيان الذي جاء في التقرير ومؤداه أنه

"لا يمكن لإعادة التشكيل والاصلاح أن يعوضا عن عدم توفر الارادة السياسية للعمل" . (A/45/714 ، الفقرة ٣٣)

لا يوجد بديل عن التصميم الراسخ من جانب الدول الاعضاء على التصدي للمشاكل الخطيرة التي نواجهها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وعلى المضي قدما بتطبيق تدابير قوية وابداعية للتصدي لهذه المشاكل .

بالطبع ، ترتبط بمسألة الاستعداد السياسي الحاجة الى ايجاد حل للازمة المالية التي تواجهها المنظمة ، والتي تعد مسؤولة عن العديد من جوانب قصورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

إن الحاجة الى اعادة التشكيل والاصلاح قائمة ومعترف بها على نطاق واسع . ونحن ممتنون للامين العام على التقرير الذي أعده عن هذه المسألة . وهذا التقرير يشتمل على عدد من الاقتراحات التي تثير الاهتمام وتحفز على التفكير وتستحق دراسة متأنية ودقيقة من جانب الدول الاعضاء . وعلى حين أنني لا أرغب في الدخول في تفاصيل التوصيات التي تقدم بها الامين العام ، أعتقد أن من السليم أن أذكر بايجاز في هذه المرحلة جوانب قليلة فقط أرى أنها ذات أهمية خاصة في مناقشة إعادة التشكيل والاصلاح .

أولا ، هناك السؤال التالي : ما هي القضايا التي ينبغي أن تعتبر قطاعية والقضايا التي ينبغي أن توصف بأنها مشتركة بين القطاعات . والرد على هذا ليس واضحا على الاطلاق ، وهناك بالطبع قدر كبير من التعسف في أي حكم على هذه النقطة . ينبغي لنا الامتناع عن القفز الى استنتاجات ترتكز على افتراض خاطئ بأن هناك اتفاقا عاما على ما هو قطاعي وما هو غير قطاعي . وهنا ، كما هو الحال بالنسبة لنقاط أخرى ، يكمن الخطر المتمثل في امكانية تقديم اعتبارات سياسية تحت ستار التحليل

الفني . ان وصف قضية ما بانها مشتركة بين القطاعات يمكن الا يعدو كونه في الواقع ، وهذا يتوقف على الطريقة التي سيشكل عليها النظام الشامل ، ضمانا لدفن هذه القضية على نحو لائق . وهذه المسالة يجب أن تناقشها الدول الاعضاء من جميع جوانبها الفنية والسياسية .

من المسائل الصعبة الاخرى ايجاد توازن مناسب بين الحاجة الى مزيد من التخصص التقني والحاجة الى الاخذ بنهج متكاملة ومتجانسة . وليس من الواضح مطلقا كيف سيتمشى النقد الموجه لما يسمى بالنهج القطاعي مع الدعوة الى قدر أكبر من التخصص .

علاوة على ذلك ، وكما يشير الامين العام في تقريره على نحو مناسب ، إن معظم المشاكل التي تنطوي عليها محاولات إعادة تشكيل وتنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظر اليها في ضوء التطورات الحالية في الاقتصاد العالمي . فالاتجاهات الجديدة في الاقتصاد الدولي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار . والتقرير ، الذي ندرسه ، يشير الى مسالتين ، وهما على وجه التحديد الاستثمار الاجنبي والعلم والتكنولوجيا ، أصبحتا تكتسبان أهمية متزايدة .

في البيئة الاقتصادية المتكاملة ، التي نعيش فيها الآن ، يُعترف بان الاستثمار الاجنبي وأنشطة الشركات عبر الوطنية عناصر ستلقى قدرا كبيرا من اهتمام الحكومات . وفي هذا الصدد ، إن أعمال مركز الشركات عبر الوطنية قد تسهم اسهاما قيما .

لعل ما هو أهم من ذلك هو دور العلم والتكنولوجيا الآن في التنمية . وفي ظل الظروف الراهنة ، تتوفر للامم المتحدة فرص هائلة للعمل في مجال تعزيز الوصول الى العلم ونقل التكنولوجيا ، وكذلك الى تعزيز التنمية المحلية في مجال المعرفة العلمية والقدرات التكنولوجية في البلدان النامية . فعلى سبيل المثال ، مما هو مسلّم به أن نقل التكنولوجيا يمكن أن يؤدي دورا حاسما في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية . وبالتاكيد لمركز تسخير العلم والتكنولوجيا للتنمية دور متعاظم الاهمية بوصفه مركزا لتنسيق الانشطة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا على مستوى الامانة العامة في منظومة الامم المتحدة .

وقد شاركت البرازيل بنشاط في مبادرات الامم المتحدة التي جاءت نتيجة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي عقد في فيينا في عام ١٩٧٩ . وفي سياق إعادة هيكلة واصلاح القطاعين الاقتصادي والاجتماعي فإننا نعلق أهمية كبيرة على ملاحظة الولايات المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/٢١٨ فيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية .

إن الاسئلة التي يثيرها تقرير الامين العام ، الذي قدمت بشأنه ملاحظات عابرة ، والذي يقتضي قدرا أكبر من البحث المفصل ، تعتبر أمثلة طيبة على التشابك في عملية إعادة الهيكلة وإعادة التنشيط . ونحن نثق بأن معظم هذه الاسئلة سينظر فيها على نحو نشط في المشاورات التي سيجريها في العام القادم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، على النحو الذي يطلبه القرار ٦٩/١٩٩٠ الصادر عن المجلس وكذلك في الدورة المستأنفة ، ونحن نتطلع الى المساهمة على نحو عملي في عملية المناقشة هذه .

وأودّ أن أحيط الوفود علما بأن البتّ في مشروع القرار في إطار البند ١١٧ من جدول الاعمال وهو "استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة" قد أُرجئ بغية السماح بمزيد من الوقت للجنة الادارية المعنية بالمسائل الاستشارية والميزانية واللجنة الخامسة للنظر في الآثار المترتبة على الميزانية البرنامجية .

البند ٢٥ من جدول الاعمال (تابع)

التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية

(أ) تقرير الامين العام (A/45/481 و Add.1)

(ب) مشروع القرار A/45/L.11/Rev.2

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الجماهيرية العربية الليبية ليتولى عرض مشروع القرار A/45/L.11/Rev.2 .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد سبق لرئيس المجموعة العربية لشهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي الاخ الصديق المندوب الدائم لدولة

الكويت أن قدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.11/Rev.1 والخاص بالتعاون بين جامعة الدول العربية والامم المتحدة ، وقبل البتّ في مشروع القرار طلب أحد الوفود تأجيل التصويت عليه من أجل إجراء المزيد من المشاورات للتوصل الى نص يمكن للوفد المعني من التصويت لصالح مشروع القرار . واستجابة لهذه الرغبة تمت الموافقة على تأجيل البت في المشروع .

ومنذ ذلك الوقت وحتى بداية هذا الاسبوع أجريت مشاورات عديدة . وبالرغم من تجاوب المجموعة العربية وجهودها المكثفة من أجل التوصل الى نص يحظى بقبول الجميع فإن كل ذلك لم يؤد الى النتيجة المرجوة .

عليه ، فإنه يسعدني اليوم باسم المجموعة العربية التي أتشرف برئاستها لهذا الشهر ، أن أقدم إليكم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/45/L.11/Rev.2 ويقتصر التقديم على التعديلات الطفيفة التي أدخلت على مشروع القرار الاول .

وفي هذا الصدد أود أن أؤكد على التعديل الشفوي الذي سبق أن ذكره مندوب الكويت ، وذلك فيما يتعلق بالفقرة الرابعة من المنطوق . أمّا التعديل الذي أودّ أن أشير إليه الآن فإنه يتعلق بالفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرار بحيث أصبح نصها كما يلي "تعرب عن تقديرها أيضا للامين العام للامم المتحدة لجهوده من أجل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) وتثني على جامعة الدول العربية ولجنتها الثلاثية العليا لمساعيها المبذولة لحل الازمة في لبنان" .

وكما تلاحظون ، فإن هذا التعديل أعرب عن الجهود الطيبة التي يقوم بها الامين العام من أجل حل المشكلة اللبنانية في إطار قرار مجلس الامن بشأن الازمة .

كما تعرب هذه الفقرة عن ثنائها لما قامت به اللجنة الثلاثية المنبثقة عن جامعة الدول العربية ولما حققته من نجاح ملموس لحل المشكلة اللبنانية .

إن مشروع القرار في نصه ومضمونه يعدّد كل أوجه التعاون والتشاور والتنسيق في مجالات سياسية واقتصادية في ضوء ما تم استعراضه بديباجة ومنطوق مشروع القرار المعروض أمامكم ، ويطيب لي أن أناشد الاعضاء الموقرين التصويت لصالحه لدعم أهداف

التعاون بين المنظمتين من أجل تحقيق المقاصد النبيلة التي ما فتئت شعوبنا تتطلع الى إرسائها من أجل بناء عالم يسوده الحق والعدل وتزدهر فيه الشرعية الدولية في ظل التعاون والأمن والسلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول تعليلا للتصويت قبل التصويت أودُّ أن أذكّر الاعضاء أنه بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد تعليلات التصويت بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد كينيت (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مافتئ وفدي يؤيد عن طيب خاطر وباخلاص كل اتفاقات التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية . ويتمشى هذا التأييد مع سياسة اسرائيل القائمة منذ أمد طويل التي تفيد بأن قضية السلم والأمن والتنمية والاستقرار في منطقة ما تُخدم على أفضل نحو بالتعاون فيما بين الدول الاعضاء . وكان وفدي سيؤيد مشروع القرار المعروض علينا لو كان عَكَس هذه الاهداف .

وفي ضوء الروح الجديدة للتقارب والوفاق السائدة في الساحة الدولية لم يكن إلاّ من الطبيعي أن نتوقع أن تظهر هذه الروح نفسها في مواقف وسلوك الـ ٢٠ أمة التي تتكون منها جامعة الدول العربية . إلاّ أن هذه الامم ، باستثناء واحدة منها ، تتجاهل تماما قواعد السلوك الجديدة التي اعتمدها المجتمع الدولي لحل المنازعات . إن جامعة الدول العربية دائبة في رفضها الكامل لحق دولة اسرائيل في الوجود ، وفي المحافظة على حالة الحرب معها ، وفي القيام بأنشطة عدائية على الصعيدين السياسي والاقتصادي ضدها ، وفي اصرارها على رفض أي نهج واقعي أو عملي يرمي الى تحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي .

إن هذا الموقف من جانب جامعة الدول العربية يتناقض مع ميثاق الامم المتحدة ومع نص وروح العديد من الإعلانات الرسمية التي اعتمدتها الامم المتحدة في السنوات الاخيرة ومع قواعد القانون الدولي .

إننا نقدر أوجه التعقّد التي تنطوي عليها عملية تحقيق السلم ، وبالتالي اقترحت اسرائيل عملية وضع تدابير لبناء الثقة ، كما وصفها نائب رئيس وزراء اسرائيل ووزير خارجيتها في بيانه أمام الجمعية العامة بتاريخ ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الوارد في الوثيقة A/45/PV.14 .

ينبغي أن نتذكر أن الرحلة الأطول تبدأ بخطوة أولى . والسياسات التي تتبعها جامعة الدول العربية تمنع اتخاذ أية خطوة من هذا القبيل . ولذلك سيصوت وفدي معارضا مشروع القرار المعروض علينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون لتعليل التصويت قبل التصويت . تبتّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.11/Rev.2 . وأودّ أن أبلغ الأعضاء بأن الأمين العام لا يتوقع أن يكون لتنفيذ مشروع القرار هذا أية آثار في الميزانية البرنامجية .

طُلب إجراء تصويت مسجّل .

أُجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ،

ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : دومينيكا .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل صوتين مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٨٣/٤٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل ان اعطي الكلمة للمتكلم الاول تعليلا للتصويت ، هل لي ان اذكّر الوفود انه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليل التصويت على ١٠ دقائق ويجب ان تدلي به الوفود من مقاعدها .

أُعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم .

السيد ستاين (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤسفني أنه قد تعين على الولايات المتحدة ، كما فعلت في بضع سنوات ماضية ، أن تصوت ضد هذا القرار . إن الولايات المتحدة تسعى الى تأييد عمل جامعة الدول العربية وتؤيد زيادة التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية . لقد ادت جامعة الدول العربية دورا ايجابيا في البحث عن حل سلمي للازمة في الخليج وتتعاون حكومة بلادي مع الدول الاعضاء في الجامعة تحقيقا لهذا الهدف . بيد أنه كما

بيّنا في كل من السنوات البضع السابقة لا يمكننا تأييد قرار يتضمن لغة واشارات تتعارض مع السياسة الاساسية لحكومة الولايات المتحدة ، وهي لغة واشارات نعارضها باستمرار .

في هذا القرار يُطلب الى الامين العام أن يساعد في تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي عارضتها الولايات المتحدة . فالفقرة التاسعة من الديباجة لا تتضمن اشارة الى التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، بل الى البيان الذي صدر عن مؤتمر القمة العربي في سنة ١٩٨٠ والذي يتضمن لغة واستنتاجات غير مقبولة ليس لدى الولايات المتحدة فحسب بل أيضا لدى العديد من أعضاء هذه الجمعية . ونأسف لأن مقدمي هذا القرار قد اختاروا إدراج هذه الاشارات . وكنا نفضل كثيرا الانضمام الى أعضاء الجمعية الآخرين في توافق الآراء بشأن هذا القرار .

إن الولايات المتحدة تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد تأييدها القوي للجهود التي تبذلها اللجنة الثلاثية العليا التابعة لجامعة الدول العربية لتسوية النزاع في لبنان . ولا نزال نعتقد ان عملها الحالي مع جميع الاطراف المعنية يتيح أفضل فرصة للتوصل الى حل سلمي لهذه الحالة المأساوية .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ان اتكلّم باسم الدول الاعضاء الاثنتي عشرة في المجموعة الاوروبية . ولئن كنا قد صوتنا جميعا مؤيدين القرار الذي يتعلق بالتعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية والذي اتخذ توا ، أود أن أدلي مرة أخرى ببضع ملاحظات عامة .

خلال السنوات القليلة الماضية عُرض على الجمعية العامة عدد متزايد من القرارات المتعلّقة بالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمات مختلفة تتمتع بمركز المراقب ، وهو اتجاه من المحتمل ان يستمر خلال هذه الدورة للجمعية العامة . إن الدول الاثنتي عشرة تدرك جيدا فوائد هذا التعاون ، وقد أسعدها أن تشارك في الإعراب عن التأييد والتشجيع لمزيد من تطوير هذا التعاون في إطار ميثاق الامم المتحدة .

بيد أن الدول الاثنتي عشرة تفضل لو تناولت قرارات من هذا النوع مسألة التعاون بعبارات تتحاشى اقحام عناصر مثيرة للنزاع .

فيما يتعلق بالفقرة ٤ من مشروع القرار A/45/L.11/Rev.2 بشكل خاص تود الدول الاثنتا عشرة أن تسترعي الانتباه الى ضرورة تجنّب المساس بدور الامين العام ، والى أنها لم تؤيد جميع القرارات المذكورة في تلك الفقرة .

كذلك تلاحظ الدول الاثنتا عشرة أن تكرر الاجتماعات بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية قد زاد من اجتماع واحد كل ثلاث سنوات الى اجتماع واحد كل سنتين . وتوافق الدول الاثنتا عشرة على ذلك على أن يكون مفهوما أن الامانة العامة قادرة على الوفاء بأي تكلفة ناجمة عن ذلك من الموارد الموجودة .

وفيما يتعلق بالفقرة ١٠ تودّ الدول الاثنتا عشرة أن تذكر أنه ينبغي ألاّ تكون فحواها سابقة تُتّبع في المستقبل . وينبغي للامم المتحدة أن تكون حرة في الاستفادة ، في مختلف مشاريعها ، من أفضل الخبرات المتاحة لديها وأكثرها اقتصادا .

السيد جيسلاسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن اتكلم بالنيابة عن الدول النوردية الخمس : ايسلند والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج .

لقد صوتت البلدان النوردية مؤيدة القرار الذي اتخذته الجمعية العامة توا ، على أن يكون مفهوما أن لعناصر ذات المضامين السياسية ، وبخاصة ما جاء منها في الفقرة ٤ ، ليست بذات صلة بالمسألة ، ومن الواضح أنها لا يمكن أن تؤثر على موقف البلدان النوردية من المسألة المضمونية المشار اليها .

السيد سومي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد اليابان يدرك تماما الفوائد القيمة جدا المستمدة من التعاون بين الامم المتحدة ومختلف المنظمات التي تتمتع بمركز المراقب . ولذلك ترحّب اليابان بتعاون الامم المتحدة مع جامعة الدول العربية وتؤيد بقوة هذا التعاون ، وبالتالي فقد صوتت اليابان مؤيدة لمشروع القرار A/45/L.11/Rev.2 . إن اليابان إذ تفعل ذلك ، تود ، مع ذلك ، أن تسجّل في المحضر موقفها فيما يتعلق بالفقرة ٤ من القرار التي تتضمن إشارات الى بعض قرارات الامم المتحدة التي لم تؤيدها اليابان .

كما تود اليابان أن تسترعي الانتباه الى ضرورة بذل الجهود اللازمة لتحديد تكاليف مثل هذا التعاون بين الامم المتحدة ومختلف المنظمات التي تتمتع بمركز المراقب ، نظرا للقيود المالية الحالية .

السيد كوري (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفدي تعزيز التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية ، وبالتالي فقد صوتنا مؤيدين القرار الذي اتُخذ توًّا .

ومع ذلك ، لدينا ، مرة أخرى ، تحفظات على بعض جوانب القرار ، وبخاصة الفقرة ٤ . وأود أن أسجِّل في المحضر أن تصويتنا لا يعني أي تغيُّر في موقفنا إزاء المسائل التي لا صلة لها بالقرار .

وفيما يتعلق بالفقرة ١٠ أود أن أعرب عن رأي وفدي بشأن الحاجة الى مواصلة الالتزام بمعايير المنظمة الراهنة فيما يتعلق بتوظيف العاملين فيها .

السيدة وليامز (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت استراليا تؤيد تأييدا قويا الصكوك الخاصة بالتعاون الاقليمي والتعاون بين هذه الهيئات والامم المتحدة . ونشعر بالارتياح تجاه تقرير الامين العام المعروض علينا الآن والاضافة إليه ، كما نشعر بالارتياح إزاء الإسهام الذي تقدمه اللجنة الثلاثية العليا التابعة لجامعة الدول العربية لمساعيها المبذولة لحل أزمة لبنان . ولهذه الاسباب صوتت استراليا مؤيدة القرار .

ومع ذلك يود وفدي أن يسجل أنه واجه صعوبات هذا العام أيضا كما كان الحال بالنسبة لقرارات سابقة بشأن الموضوع فيما يتصل بصياغة الفقرة ٤ من منطوق القرار الذي صوّتنا عليه تؤا . وفيما يتعلق بالفقرة ١٠ من المنطوق فإن وفدي ، في حين يتفهم المشاعر المعرب عنها ، يرى أنه ينبغي للامم المتحدة أن تواصل الاهتمام بضرورة توافر شروط الاستحقاق والكفاءة والاقتصاد في توظيف الموظفين . ويسري هذا المبدأ على جميع القرارات التي تثار بشأنها اعتبارات من هذا النوع .

السيدة طومسين (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوتت كندا ، كما فعلت في حالة قرارات مماثلة في السنوات السابقة ، مؤيدة القرار بشأن التعاون بين الامم المتحدة وجامعة الدول العربية الذي اتخذته الجمعية العامة تؤا . وترحب كندا بجهود اللجنة الثلاثية العليا التابعة للامم المتحدة التي أدت مساعيها الى التطورات الاخيرة صوب مد سلطة الحكومة اللبنانية وتحقيق سيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه . بيد أن تأييدنا للقرار المتخذ تؤا لا يخلو تماما من التحفظات إذ أن الفقرة ٤ من المنطوق تشير الى قرارات سابقة صادرة عن الامم المتحدة لا تؤيدها كندا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لمراقب جامعة الدول العربية بموجب قرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) الصادر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد محمد (جامعة الدول العربية) : لقد استمعنا للبيانات بشأن هذا البند . ونحن في الواقع نشكر ونقدر كل من تحدث وأبدى وجهة نظر بشأن رأيه وموقف بلاده بشأن التصويت ، وبطبيعة الحال ما عدا مندوب اسرائيل أساسا .

هناك ملاحظة سمعتها في كلام المندوب الاسرائيلي بأنه عدّد أعضاء دول جامعة الدول العربية بعشرين دولة . وحسب علمي ، وأنا موظف في جامعة الدول العربية ، أن عدد الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ٢١ . ولا أعرف إذا كان حتى من صلاحية المندوب الاسرائيلي أن يتدخل في المنظمة الاقليمية ويقلّل عدد العضوية . هذه مسألة راجعة له .

أمامنا موضوع بسيط ، يقول بأن هناك منظمة اقليمية من أعرق المنظمات في العالم ، تضم ما لا يقل عن مائتي مليون انسان ، يشتركون بروابط وصلات وتاريخ وتراث واحد ويشكلون أمة . هذه المنظمة رغبت وتؤكد رغبتها في التعاون الاقتصادي والفني والعلمي والتنموي بشكل عام مع منظمة الامم المتحدة ، التي تمثل الضمير العالمي وتجمع ممثلي كل البشرية تحت هذه القبة العظيمة . نجد مندوب اسرائيل يعترض على هذه الفكرة ويصوّت ضدها لاسباب جوهرية وليس لاسباب جانبية ، وللاسف بمساندة دولة عظمى . ووجهة نظر مندوب اسرائيل تقول بأن دول جامعة الدول العربية دول معتدية ودول ترغب في الحرب ، وبالذات ضد اسرائيل . ماذا يريد المندوب الاسرائيلي أن يقول لنا في كل سنة ؟ يريد أن يقول ، كما يبدو ، على الامم المتحدة أن تتجاهل كل الدول العربية وتحتضن اسرائيل لانها هي دولة السلام والدول العربية دول حرب بل ربما انه يريد أن يقول ، فلنتعاون جميعا لتأديب هذه الدول العربية ، ولصالح وجهة النظر الاسرائيلية التوسعية .

لن أطيل لانه كما يبدو السفير الاسرائيلي اختصر ولا يستحق في الواقع الإطالة ، ما عدا وصف مندوب اسرائيل جورا وبهتانا للدول العربية بأنها دول معتدية تاريخيا وأساسا ، ولا نريد أن نخوض كثيرا في التاريخ لأن من الواضح من وجهة نظرنا أن ذلك ليس من صالح تابع الفلسفة الصهيونية الاسرائيلية بأي حال من الاحوال .

عندما يتعرض مشروع القرار لشق سياسي في بعض منطوقاته ففي الواقع إننا مجبرون على ذلك ، نعم مجبرون ولم نكن نود أن يكون هناك شق سياسي في هذا القرار لولا أن السياسة والتنمية من وجهة نظرنا ، وكما يبدو من وجهة نظر آخرين ، نواتا علاقة عضوية .

وكنا أول من يتمنى ويرغب بألاّ نتعرض لهذا الجزء في هذه المناسبة ، لكن ما العمل ؟ عندما نجد أن أي تنمية أو استعمال أمثل لمواردنا الواسعة والكبيرة تستنزف الى حد كبير بسبب سياسي ، بسبب احتلال ، بسبب إصرار على التوسع والتهجير والتوطين والتدمير . ما العمل سيدي الرئيس ؟ هل بالامكان فصل التنمية عن السلام ؟ هل بالامكان تحقيق تعاون أمثل دون استقرار شامل ؟

لقد أكدت جامعة الدول العربية ، وذلك عكس ما قاله المندوب الاسرائيلي ، والدول الاعضاء فيها موقفها في العديد من المناسبات ، تجاه مختلف القضايا ، وخاصة ما يتعلق منها بالامن والسلم في الشرق الاوسط . وكان أجدى باسرائيل أن تتجاوب مع العرض الايجابي الذي قدمته جامعة الدول العربية ، والذي ينطلق من تأييد الخيار السلمي لحل النزاع العربي - الاسرائيلي ، ويستند الموقف العربي الى قرارات قمة فاس لعام ١٩٨٢ ومؤتمرات القمة العربية التي تلتها .

إننا في الوطن العربي نعمل ونتطلع الى مزيد من التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي ، من أجل تحقيق رفاهية المواطن وتأمين حريته وكرامته وسيادته على أرضه .

أنهي حديثي بتقديم الشكر الجزيل لكل من صوت لصالح القرار المتخذ تبنّيًا ، وكذلك نود أن نسجل احترامنا للآراء التي طرحتها بعض الدول وبمثلو بعض الكتل الاقليمية حول هذا القرار ، والتي سنأخذها بعين الاعتبار والاحترام . وكان بودنا أن تتفهم الولايات المتحدة الامريكية الدوافع الحقيقية للامم المتحدة ولجامعة الدول العربية المنطلقة من ميثاقها في تحقيق وتعزيز التعاون ، لكن للاسف يبدو أن هناك أسبابا قائمة تقتضي مزيدا من الوقت لاقناع الولايات المتحدة الامريكية بشأن مغزى التعاون الذي نقصده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٣٥ من جدول الاعمال .

البند ٣٥ من جدول الاعمال (تابع)

الحالة في الشرق الاوسط : مشاريع القرارات (A/45/L.35 الى A/45/L.37)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أُذكّر الممثلين بأن المناقشة بشأن هذا البند أُختتمت في الجلسة العامة الثالثة والستين يوم الاثنين الموافق ١٠ كانون الاول/ديسمبر .

أعطي الكلمة لممثل كوبا لعرض مشاريع القرارات A/45/L.35 و A/45/L.36 و A/45/L.37 .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة مشاريع القرارات A/45/L.35 و A/45/L.36 و A/45/L.37 بشأن الحالة في الشرق الاوسط وذلك نيابة عن مقدميها .

فيما يتعلق بمشروع القرار الاول A/45/L.35 ، أود أن أضيف إضافة صغيرة إلى الفقرة الرابعة من الديباجة بحيث تصبح على النحو التالي :

"تلاحظ تقارير الامين العام المؤرخة في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠" .

وكما هو المعتاد في كل دورة ، فإن مشروع القرار هذا لا يتناول أكثر جوانب موضوع الشرق الاوسط تعميما فحسب ، ولكنه يؤكد أيضا على قضية فلسطين . وفي مشروع القرار هذا تؤكد الجمعية مجددا اقتناع المجتمع الدولي الثابت بأن هذه القضية هي جوهر النزاع الذي يصيب تلك المنطقة الهامة من العالم بالاضطراب طيلة أكثر من أربعة عقود . وفي الوقت نفسه ، يسجل بوضوح أن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة ، وانسحاب اسرائيل الكامل غير المشروط من الاراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، شرطان أساسيان لتحقيق سلام شامل عادل دائم في المنطقة .

وتؤكد الجمعية العامة على عدم امكانية تجزئة السلام في الشرق الاوسط ، وعلى دور منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها ممثل الشعب الفلسطيني ، في تحقيق تسوية عادلة شاملة ، وتؤكد من جديد تأييدها لخطة فاس للسلام ، وللتصرف المتخذ بعد ذلك لمحاولة ضمان تنفيذ أحكامها . وعلاوة على ذلك ، توجد إشارة واضحة في مشروع القرار إلى الآثار الضارة المترتبة على التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل والتعاون بين النظام الصهيوني ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا باعتبارهما عاملين يزيدان من صعوبة التوصل الى تسوية دائمة للنزاع .

ورغم أهمية جميع العناصر الواردة في مشروع القرار ، نرى أن اثنين منهما هامان وحسنا التوقيت بشكل خاص . وأشير الى سياسات وممارسات السلطات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، والحاجة الى القيام دون تأخير باعتماد تدابير تضمن حماية الشعب

الفلسطيني من الاعمال الوحشية ، مثل تلك المرتكبة يوم ٨ تشرين الاول/اكتوبر عند الحرم الشريف في القدس ، والى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط للتوصل الى حل عادل دائم للنزاع يقوم على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، والاراضي العربية الاخرى ، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ، وفقا للقرارات العديدة ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة وسائر أجهزة الامم المتحدة . وهاتان المشكلتان معروضتان على مجلس الامن الآن ، ولذلك فإن القرار الذي نتخذه في الجمعية العامة سيكون له أثر على مداولات المجلس . ونحن على ثقة بأن ذلك سيساعد على التخلص من بعض العقبات التي لا تعترض طريق عقد المؤتمر فحسب ، ولكن مجرد ذكره أيضا .

إن الجمعية العامة - باعتمادها لمشروع القرار الثاني ، A/45/L.36 ، الذي يشير أساسا الى استمرار احتلال اسرائيل لمرتفعات الجولان المحتلة - تعلن مرة اخرى أن جميع التصرفات والقرارات التي اتخذتها السلطة المحتلة لفرض قوانينها واختصاصها وإدارتها في ذلك الإقليم غير قانونية وعمل عدواني بموجب المادة ٣٩ من ميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د - ٢٩) .

ونحن نرى أن من الاهمية البالغة أن تذكّر الجمعية العامة في الظروف الراهنة بأن المحتلين الاسرائيليين ينتهكون بشكل فاضح المادة ٢٥ من الميثاق برفضهم احترام قرارات مجلس الامن فيما يتعلق بمرتفعات الجولان السورية وسائر الاراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ ، ولاسيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١) ؛ وبأنها تستنكر أن قيام عضو دائم في المجلس ، بممارسة حقه في النقض ، أدى الى الحيلولة دون اعتماد تدابير ضد اسرائيل بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وهي التدابير المشار إليها في القرار ٤٩٧ (١٩٨١) .

وباعتماد مشروع القرار الذي نعرضه الآن ، تدعو الجمعية العامة جميع الدول الاعضاء الى الامتناع عن امداد اسرائيل بأية معونة عسكرية أو اقتصادية أو مالية أو تكنولوجية ، أو أية موارد بشرية من شأنها أن تمكنها من إطالة احتلالها غير المشروع للأراضي العربية أو تشجيعها على مواصلة سياستها العدوانية في المنطقة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الثالث A/45/L.37 ، لابد لنا أن نبلغ الجمعية العامة بأن السنغال أبدت رغبتها في الانضمام الى المشاركين في تقديمه . ونرى أن مشروع القرار هذا هام بشكل خاص في ضوء المناقشات الجارية في أجزاء أخرى من هذا المبنى . يشير النص الى القرارات التي أصدرها المحتلون الصهاينة والرامية الى تغيير طابع القدس بفرض تشريعين على تلك المدينة وإعلانها بطريقة غير قانونية بأنها عاصمة لدولة اسرائيل .

وفي هذه الحالة أيضا ، هناك انتهاك واضح للقرارات التي اتخذها مجلس الامن ، ولاسيما القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) ، الذي يحث جميع الدول على عدم الاعتراف ب "القانون الاساسي" الذي يدعي به البرلمان الاسرائيلي تغيير مركز القدس ، ويطلب من كل الدول سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة ، وهو أمر لم تقم به كما هو معروف .

ومما لا شك فيه أن القدس جزء من الاراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، ومع أن البعض يحاولون الآن إنكار ذلك ، فإن مشروع القرار هذا وما سيحصل عليه قطعا من عدد كبير من الاصوات المؤيدة سيؤكدان مرة أخرى أن الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي على اقتناع بأنها فعلا جزء من تلك الاراضي .

هذه هي الاراء التي أردت عرضها باسم مقدمي مشاريع القرارات الثلاثة المطروحة على الجمعية العامة .

ونأمل ألا يدعي أحد ، في هذا الوقت الذي كثيرا ما يتردد فيه أن الحوار والتفاوض هما السبيل إلى حل الصراعات والمنازعات الدولية ، أن صراع الشرق الاوسط استثناء من ذلك ، اننا نلاحظ بجزع شديد كيف أنه في الشرق الاوسط ، وحتى في الوقت الذي يجرى فيه العمل على نزع الفتيل من بؤر التوتر في مناطق أخرى من العالم من خلال القنوات السياسية والحوار ، مازالت حالة الشعب الفلسطيني تزداد سوءا يوما بعد يوم ، بل أن هناك اليوم من يريدون التخلي عن مواقف كانوا يتمسكون بها ذات يوم ، وكانت تمثل مصدر أمل في التوصل إلى حل سلمي لحالة يتوقف وجودها كلية على تعنت من يحاولون الآن ، بلا طائل ، الابقاء على شعب الانتفاضة الباسلة إلى الابد خاضعا لابشع أشكال القمع .

بهذه الكلمات نقدم مشاريع القرارت الثلاثة إلى الجمعية العامة لدراستها ، واثقين بأن جميع الدول المحبة للسلام والعدالة وحق الشعوب في السيادة والاستقلال ستصوت مؤيدة لهذه النصوص الثلاثة التي تناشد ضمير العالم أن يجد حلا لصراع كان الواجب أن يكون أن اختفى فعلا من الوجود .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

اسمحوا لي بأن أذكّر الوفود بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر مثل هذه التعليلات على عشر دقائق ، وتدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد تراكسلر (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . إن رأي تلك الدول في المبادئ الواجب تطبيقها لحل الصراع في الشرق الاوسط أعربت عنه تفصيلا في البيان الذي أدلت به في هذه المناقشة في ٧ كانون الاول/ديسمبر .

إن الدول الاثنتي عشرة لديها تحفظات شديدة على مشروعي القرارين A/45/L.35 و A/45/L.36 . إننا نشعر بالقلق لانهما يفتقران إلى التوازن ، ولان هذا النوع من القرارات لا يعكس المبادئ الاساسية التي ترى الدول الاثنتا عشرة أنها جوهرية لحل الصراع العربي - الاسرائيلي .

هذا ، علاوة على أن الدول الاثنتي عشرة لا يمكن أن تقبل صياغة تنتقد عضوا دائما في مجلس الامن لانه مارس حقه وفقا للميثاق .

ومع ذلك ، فإن الدول الاثنتي عشرة يسرها أن تؤيد المشروع الثالث المطروح في إطار هذا البند ، وهو مشروع القرار A/45/L.37 ، وتذكر ، في هذا الصدد ، بالاهمية التي تعلقها على قرار مجلس الامن ٤٧٨ (١٩٨٠) .

السيد ستاين (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الاحداث المفجعة التي وقعت مؤخرا في الاراضي المحتلة تؤكد ضرورة التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي . وكما تعرف هذه الهيئة حق المعرفة ، فإن الولايات المتحدة مازالت ملتزمة التزاما ثابتا بنهج عملي لتحقيق السلم في الشرق الاوسط . وقد عملنا بكل جدية لسنوات طويلة من أجل تحقيق هذا الهدف ، وسنواصل جهودنا للتوصل إلى تسوية شاملة .

ولاتزال الولايات المتحدة ، منذ ما يزيد على عقدين ، ملتزمة بتحقيق تسوية عادلة ودائمة للصراع العربي - الاسرائيلي . وقد قمنا خلال السنة والنصف الاخيرين بإجراء مناقشات مكثفة بشكل خاص مع جميع الاطراف المعنية . وأكدنا على أهمية اتباع نهج عملي إزاء المفاوضات كسبيل لتضييق هوة الخلافات . واليوم ، مازال نهجنا قائما على أساس المبدأين اللذين نعتقد أنهما يوفران أساسا متينا لتسوية منصفة .

إننا نؤيد المفاوضات التي تؤدي إلى تسوية شاملة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وهذه المفاوضات ينبغي أن تنطوي على مبدأ الأرض مقابل السلام والأمن لاسرائيل والاعتراف بها ، والاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه السياسية المشروعة .

أما شكل التسوية النهائية فلا يمكن لأي طرف أن يمليه سلفا . وينبغي أن تمتنع جميع الأطراف عن اتخاذ إجراءات انفرادية من شأنها إصدار حكم مسبق على نتيجة المفاوضات ، أو المساس بإمكانية الوصول إلى مرحلة المفاوضات .

ونعتقد أنه بإمكان هذه الجمعية ، بتشجيعها على المصالحة والوفاق بين الأطراف المعنية ، أن تسهم إسهاما عمليا في مسيرة السلام ، وأن تساعد على تهيئة المناخ الايجابي المطلوب لتحقيق مفاوضات ناجحة . ولكن الجمعية العامة للأسف لم ترق إلى مستوى هذا التحدي حتى الآن . إن مشاريع القرارات المعروضة على هذه الهيئة اليوم وهي المشاريع التي نرى أنها ، بصفة عامة ، تكرار ممل للقرارات المتخذة في سنوات سابقة ، لا تقدم سوى المزيد من كلمات طنانة جوفاء واتهامات ملتهبة . ومثل هذه اللغة المؤدية إلى الانقسام لا تنهض بقضية السلم بل تعطلها . وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستصوت ضد مشروعي القرارين A/45/L.35 و A/45/L.36 لأنهما مازالا موضع اعتراض شديد من حيث اللهجة ، كما يتضمنان إدانات غير متوازنة وقاسية موجهة إلى اسرائيل .

إن مشروع القرار A/45/L.35 يؤيد ، في جملة أمور ، عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط تكون له صلاحيات . وقد أوضح وزير الخارجية بيكر مؤخرا سياسة الولايات المتحدة في هذا الصدد .

ومع ذلك فإننا نلاحظ أن دعوة العام الماضي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع اسرائيل وإلى عزل ذلك البلد قد حذفت . ونحن نشجع هذا الاتجاه ونأمل أن يؤدي إلى مزيد من التقدم نحو الوفاق والحوار . غير أن دعوة جميع الدول في مشروع القرار A/45/L.36 ، إلى وقف تدفق أية معونة لاسرائيل ، واللغة غير المتوازنة المستخدمة في فقرات أخرى تجعلان هذا النص غير مقبول في مجموعه .

هذا بالاضافة إلى أن حكومتي طلبت إجراء تصويت منفصل على الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار A/45/L.35 لإبراز اعتراضنا على أنه يتناول بالانتقاد علاقات الولايات المتحدة بدولة عضو أخرى . ونحن ندعو جميع الدول الاعضاء إلى رفض تلك الفقرة .

لقد أيدت حكومتي قرار مجلس الامن ٤٩٧ (١٩٨١) بشأن مركز مرتفعات الجولان ، لانه كان قرارا متوازنا ومفيدا . أما لغة مشروع القرار A/45/L.36 المتطرفة فإنها ، على النقيض من ذلك ، لغة ضارة .

وكما فعل وفدي في الماضي ، فإنه سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/45/L.37 المتعلق بالقدس ، لاننا نعتقد أن مركز القدس ينبغي أن يحسم عن طريق مفاوضات تعقد بين الاطراف المعنية ، وكجزء من تسوية سلمية شاملة .

ومن ثم يتعين علينا هنا في هذه الهيئة وعلى الاطراف المعنية الا المجادلة والتركيز بدلا عن ذلك على النُهج العملية الخلاقة لحسم هذه المعقدة . وإن الملتزمين حقا بالسلم لا يسعهم فعل ماهو دون ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة مشاريع القرارات الثلاثة المعروضة عليها .

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/45/L.35 . بدأت الآن عملية التصويت طُلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ١٠ من منطوق مشروع A/45/L.35 . هل هناك أي اعتراض على هذا الطلب ؟ حيث لا يوجد اعتراض ، فسنبدأ التصويت أولا .

أُجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، كوبا ، جيبوتي ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، عمان ، باكستان ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، دومينيكا ، الجمهورية

الدومينيكية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملديف* ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، رومانيا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، أسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، البرازيل ، بوروندي ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوت ديفوار ، قبرص ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، غابون ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، جامايكا ، كينيا ، لختنشتاين ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، ميانمار ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سورينام ، تايلند ، توغو ، أوروغواي ، فنزويلا .

أبقيت الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار A/45/L.35 بأغلبية ٥٢ صوتا مقابل ٣٧ صوتا ، مع امتناع ٤٩ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/45/L.35 في مجموعه .

طُلب اجراء تصويت مسجل .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد ملديف الامانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، الارجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، كوستاريكا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بلغاريا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الكونغو ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، فنلندا ، اليونان ، هايتي ، هنغاريا ، جامايكا ، اليابان ، لختنشتاين ، ملاوي ، مالطة ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، رومانيا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، جزر سليمان ، أسبانيا ، السويد ، أوروغواي .

أعتمد مشروع القرار A/45/L.35 ، في مجموعه ، بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل ١٩ صوتا ، مع امتناع ٣٢ عضوا عن التصويت (القرار ٨٣/٤٥ ألف)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/45/L.36 .

بدأت الآن عملية التصويت . طُلب اجراء تصويت مسجل

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، تشاد ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، غابون ، غامبيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بابوا غينيا الجديدة الامانة العامة بانه كان ينوي التصويت مؤيدا .

هندوراس ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ناميبيا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، هنغاريا ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، البرازيل ، بلغاريا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، إثيوبيا ، فيجي ، هايتي ، جامايكا ، لختنشتاين ، ملاوي ، مالطة ، ميانمار ، نيبال ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،

بيرو ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ، جزر سليمان ، أسبانيا ، سورينام ، تايلند ، توغو ، أوروغواي ، فنزويلا .

أعتمد مشروع القرار A/45/L.36 بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل ٢٣ صوتا ، مع امتناع ٤١ عضوا عن التصويت (القرار ٨٣/٤٥ باء)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن الى مشروع القرار A/45/L.37 . بدأت الآن عملية التصويت .

طُلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ،

---

* بعد ذلك أبلغ وفد بابوا غينيا الجديدة الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا؛ وأبلغ وفد بوليفيا بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت.

جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : إسرائيل .

الممتنعون : كوستاريكا ، دومينيكا ، ملاوي ، الولايات المتحدة الامريكية .

أعتمد مشروع القرار A/45/L.37 بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ٨٣/٤٥ جيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول تعليلا للتصويت بعد التصويت ، هل لي أن أذكّر الوفود إنه وفقا لمقرر الجمعية

العامة ٤٠١/٣٤ ، يحدد تعليل التصويت بمدة ١٠ دقائق وينبغي أن تلقيه الوفود من مقاعدها .

السيد سادوس (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تشعر بلادي بقلق عميق وتأسف أسفا شديدا لرؤية تفاقم الحالة في الشرق الاوسط نتيجة لغزو العراق للكويت ، علاوة على تدهور الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

والارجنتين تؤكد من جديد اعتقادها بأنه لابد للمجتمع الدولي أن يبذل ، من خلال الحوار والتفاوض ، الجهود اللازمة لحسم جميع حالات النزاع والاجحاف وإزالتها . ولهذا السبب صوّتنا مؤيدين مشروعي القرارين A/45/L.35 و A/45/L.37 ، لانهما يتضمنان ، بصورة عامة ، مبادئ تقبلها جمهورية الارجنتين وتتمسك بها .

ولئن كان وفد بلادي يعترف بالجهود التي بُذلت هذا العام في صياغة مشروع القرار A/45/L.36 ، فقد اضطر مرة أخرى إلى الامتناع عن التصويت لأن النص لايزال يحتوى على مفاهيم لا نشاطرها فيما يتعلق بالنزاع العربي - الاسرائيلي . ولنفس السبب ، امتنع وفد بلادي عن التصويت على الفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار A/45/L.35 .

ومرة أخرى ، يود وفد بلادي أن يبين بوضوح أن جمهورية الارجنتين لا تعترف باحتلال اسرائيل غير المشروع لمرتفعات الجولان السورية ، الذي يعد انتهاكا مباشرا ، في جملة أمور ، لقرار مجلس الامن ٤٩٧ (١٩٨١) . وبالتالي ، تعتبر حكومة بلادي قرار اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، بفرض قوانينها وولايتها وادارتها في تلك الاراضي باطلا ولاغيا وليس له أية شرعية دولية .

وأخيرا ، يود وفد بلادي أن يؤكد من جديد تأييد حكومة الارجنتين الكامل لعودة مرتفعات الجولان إلى الجمهورية العربية السورية ، لتتمكن مرة أخرى من ممارسة سيادتها الفعلية والكاملة على جميع أراضيها .

السيد غوفين (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد قدم أثناء المناقشة العامة شرحا مفصلا لموقفها بشأن الحالة في الشرق الاوسط . لهذا الموقف المبدئي ، صوت الوفد التركي مؤيدا مشاريع القرارات 45/L.35 و L.37 ، بالرغم من أننا لا نوافق على محتويات أو صياغة بعض الفقرات .

ان تصويت تركيا ضد الفقرة ١٠ من مشروع القرار A/45/L.35 ، يبين تح بشأن هذه الفقرة ، التي تتضمن أحكاما تتجاوز سلطة الجمعية العامة . وعلاوة لو أجري تصويت منفصل على الفقرات ٨ و ١٢ و ١٣ من مشروع القرار A/45/L.36 وفدي عن التصويت لاننا نرى أن هذه الفقرات لا تسهم في ايجاد حل لمشكلة الشر

السيدة بيليسير (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ل وفد المكسيك مؤيدا مشاريع القرارات A/45/L.35 و L.36 و L.37 ، لاننا نشعر تتضمن عناصر ايجابية تمكن من التقدم صوب تحقيق حل دبلوماسي وشامل ودائم لـ الشرق الاوسط . لا تزال الحالة في الشرق الاوسط تثير القلق على الصعيد الدول الاستمرار الحثيث لمختلف النزاعات في المنطقة . ولم يمكن اقرار حتمية السلـ المنطقة ، على عكس ما حدث في مناطق أخرى من العالم . ولا يثير استغرابنا ا منطقة التوترات المحتدمة والصراعات المستمرة وانعدام الثقة ولاحقاد التـ تستمر أعمال لا تؤدي إلا الى تعزيز التناحرات وتصعيد الاستقطاب في المواقف .

ومن الحيوي أن تحطم هذه الحلقة المفرغة ولا يمكن للمجتمع الدولي أ سلبيا في وجه الحالة المتقلبة التي تهدد السلم والامن الدوليين . ولهذا نطالب أطراف الصراع بابداء الارادة السياسية الواضحة للتحرك قدما صوب الحل والدائم . ان الاستعداد للحل الوسط واجراء المفاوضات فضيلة وليس استسلاما .

ان وفدي على اقتناع بأن الامم المتحدة يمكن أن توفر الإطار اللازم لايج سلمي نرغب فيه جميعا . ولهذا فإننا نؤيد تأييدا راسخا عقد مؤتمر دولي للسلا الشرق الاوسط ، بمشاركة الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن وجميع الاطر النزاع . وهذا المؤتمر ، الذي يسبقه تفاهم بشأن هيكله وتشكيله ، يستحق الجاد والموضوعي من جانب جميع الاطراف . وفي الوقت ذاته ، تواصل المكسيـ

إطار حل الصراع في الشرق الأوسط وهو الإطار الوارد في القرارات ذات الصلة بالموضوع الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن . ونؤكد على الحاجة الى احترام واقرار سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها واستقلالها السياسي ، وكذلك حقها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها . وبالمثل ، نؤكد على حق جميع شعوب المنطقة في تقرير المصير دون تدخل أجنبي ، ونواصل تأييد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

لقد امتنع وفدي عن التصويت المنفصل على الفقرة ١٠ من مشروع القرار A/45/L.35 ، لاننا نشعر أن الآراء المعرب عنها فيها تتجاوز اختصاص الجمعية العامة . ونكرر كذلك تحفظاتنا الجادة بشأن الفقرة ٦ من مشروع القرار هذا ، لأن الاتفاقات الجزئية التي تحققت حتى الآن ، بالرغم من أنها بعيدة عن كونها الحل النهائي لمشكلة الشرق الأوسط ، تشكل خطوات بالغة الاهمية في هذا الاتجاه .

ويشعر وفدي أن الآراء الواردة في الفقرة ١٢ من مشروع القرار A/45/L.36 تقع ضمن اختصاص مجلس الامن ، ولو كان تصويت منفصل قد أجري على هذه الفقرة لكنا قد امتنعنا عن التصويت . وفي نفس الوقت ، نود أن نعرب عن امتناننا لمقدمي ذلك المشروع للتغييرات التي أدخلوها على نُسخ الاعوام الماضية ، مما يدلل على الارادة السياسية الواضحة للنهوض بتسوية للنزاع العربي الاسرائيلي . ونشعر أن هذا النوع من التقدم سيسهم اسهاما كبيرا في تهيئة مناخ الثقة اللازم للاضطلاع بمفاوضات تامة بشأن الصراع في الشرق الأوسط .

السيد فرويدينشوس (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اتيحت الفرصة للنمسا لتعلل موقفها بشأن الحالة في الشرق الأوسط أثناء المناقشة حول هذا البند . وموقفنا معروف تماما وما فتئ ثابتا عبر السنين .

اننا نشاطر في الشواغل الاساسية ونوافق على العديد من العناصر التي عبّرت عنها مشاريع القرارات المعروضة علينا ، ولكن ليس عليها جميعا . وعلى وجه الخصوص ، لا يمكن لوفدي أن يؤيد العناصر التي لا تؤدي الى تفاقم الحالة القائمة حاليا فحسب ، ولكن الى اعاقة السعي صوب اقرار السلم .

ولهذا ، فإن النمسا التي أيدت مشروع القرار A/45/L.37 ، قد اضطرت الى الامتناع عن التصويت على مشروعي القرارين L.35 و L.36 .

السيد شهابي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت جمهورية إيران الإسلامية مؤيدة جميع مشاريع القرارات المعتمدة بشأن الحالة في الشرق الأوسط .

إلاّ أن وفد بلادي يود أن يعرب عن تحفظه القوي فيما يتعلق بالفقرات التي ترد في مشاريع القرارات والتي تعترف ضمنا أو صراحة بالنظام الصهيوني الذي يحتل فلسطين .

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية) : لقد صوت وفد بلادي لصالح القرارات المتعلقة بالحالة في الشرق الأوسط ، كما سبق له أن صوت لصالح القرارات الخاصة بالبند ٢٣ ، قضية فلسطين ، وأيضا لصالح القرارات التي اعتمدت في اللجنة السياسية الخاصة ثم في الجمعية العامة وذلك فيما يخص البند ٧٤ ، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، والبند ٧٥ ، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة .

ومع ذلك فإن وفد الجماهيرية يود أن يسجل بأنه يتحفظ على كل فقرة في هذه القرارات تشير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة .

السيد آرسيلا (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوت وفدي مؤيدا مشروع القرار A/45/L.36 . بيد أننا نود أن نبين أنه لو كان تصويت منفصل قد أجري على الفقرات ٨ و ١٢ و ١٣ لكنّا قد امتنعنا عن التصويت عليها جميعا .

السيد أي (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفدي على مشروع القرار A/45/L.36 المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط .

لقد امتنع وفدي عن التصويت على مشروع القرار هذا بسبب مخاوفنا ازاء المتضمنات التي يمكن أن تنطوي عليها الفقرة ١٢ من منطوقه .

السيد جلال (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت وفدي على مشروع القرار A/45/L.36 الذي اعتمد للتو .

لقد امتنع وفدي عن التصويت على الرغم من أنه يتفق تماما مع الأهداف الاساسية المتوخاة في مشروع القرار . فقد تمثل موقف مصر على الدوام في اعتبار قرار اسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وادارتها على مرتفعات الجولان العربية السورية غير شرعي وبالتالي فإنه لاغ وباطل . ونعتقد اعتقادا راسخا أن هذا القرار يمثل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الاقليميين والدوليين ، ونطالب اسرائيل بالغائه .

ونحن نسلم بأن مقدمي مشروع القرار قد ادخلوا قدرا كبيرا من التحسينات على صياغته وهو أمر نرحب به . وإنني أشير بصفة خاصة الى الفقرة ١٣ من المنطوق والى حذف الفقرة ١٤ من منطوق قرار العام الماضي . ونشيد بمقدمي مشروع القرار على ذلك . غير أن لوفدي بعض التحفظات ازاء الصياغة المستخدمة في قرار هذا العام . وهذا ما حدا بنا الى الامتناع عن التصويت . ونحن نأمل أن يواصل مقدمو مشروع القرار الجهود في العام المقبل من أجل تحسينه حتى يتسنى لعدد أكبر من الوفود الانضمام اليه والاعراب عن تأييدها لمقاصده الاساسية والمشروعة .

السيد أبو حديد (الجمهورية العربية السورية) : إن تصويت وفد الجمهورية العربية السورية بالموافقة على مشروع القرار A/45/L.35 لا يعني الاعتراف باسرائيل التي لا تعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولا تزال تحتل الجولان العربي السوري والأراضي العربية خلافا لقرارات الأمم المتحدة وما تقضي به الشرعية الدولية .

السيد بوسوسيرانو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :لقد قرر وفد اكوادور الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/45/L.36 لاننا نرى أن نصه ينطوي ضمنا على أحكام وانتقادات قيمية . ويبدو أن من غير السليم أن تعتمد الجمعية العامة مشاريع قرارات لا تنهض بما ينبغي أن نعتبره جميعا الحل المنشود للمشكلة المزمنة التي تعنى بها منظمتنا . ولو كان مشروع القرار قد صيغ بشكل مغاير لكان وفد اكوادور قد صوت مؤيدا له . نحن نتفق تماما على ضرورة تذكير كل الدول بواجب الالتزام باحكام القانون الدولي ، وخاصة تلك التي تتعلق بعدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا النظر في البند ٣٥ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥